

م ع لـ التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 556/2025
قضايا الاقتصاد العالمي - الذهب، أمريكا، اليابان، بولندا
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 556,
Global economic issues - gold, America, Japan, Poland
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 14 كانون الأول، 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات
The website of the Economic Adviser for Research and Studies
Strona Doradczy Ekonomiczny ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بيادارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

معك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/556،

قضايا الاقتصاد العالمي - الذهب، أمريكا، اليابان، بولندا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 كانون الأول، 14 December 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكرًا.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 556/2025,
Global economic issues - gold, America, Japan, Poland
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/556
قضايا الاقتصاد العالمي - الذهب، أمريكا، اليابان، بولندا
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 556,
Global economic issues - gold, America, Japan, Poland
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 14 كانون الأول، 2025



Contents

1 - أكبر 10 دول ديونا بالعالم.. وما علاقة الذهب بذلك؟ 8

سجل الدين العالمي مستوى قياسي بلغ 337.7 تريليون دولار بمنتصف الربع الثاني من العام، مدفوعاً بضعف الدولار الأميركي وتوجه البنوك المركزية الكبرى نحو سياسات نقدية أكثر تيسيرا.

2 - إمبراطور الاحتيال المتهם بسرقة عملات رقمية بقيمة 14 مليار دولار 13
يبلغ تشنن تشي من العمر 37 سنة فقط، لكنه يواجه اتهامات بأنه "العقل المدبر وراء إمبراطورية احتيال إلكتروني تعمل على نطاق واسع... مؤسسة إجرامية بُنيت على معاناة البشر". وهذه الملامح الطفولية واللحية الخفيفة، يبدو أصغر بكثير من سن الحقيقى. كما أنه أصبح ثرياً بسرعة لافته.

3 - قائمة جديدة تكشف أقوى العملات عالميا.. أين يقع الدولار الكندي؟ 18
تأثر قوة عملة أي دولة بعدة عوامل، أبرزها انخفاض التضخم، واستقرار الاقتصاد، وارتفاع أسعار الفائدة، والعائدات الناتجة عن تصدير النفط أو المعادن، وغالباً ما تتمتع الدول ذات الحكم المستقر والسياسات المالية القوية بعملات أكثر قوة، وعندما تحافظ العملة على قيمتها، فإنها تجذب ثقة المستثمرين، وتحل أبواب الفرص التجارية، وتدفع عجلة التقدم الاقتصادي.

4 - ترامب ورئيسة وزراء اليابان تاكايشي يوقعان اتفاقية "العصر الذهبي"
والأترة النادرة 22

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيسة الوزراء اليابانية سانائي تاكايشي يوم الثلاثاء اتفاقيتين - إحداهما تحدد "عصرًا ذهبياً" للعلاقات الأمريكية- اليابانية والأخرى للتعاون في إنتاج الأتربة النادرة.

5- ثاني أكبر اقتصاد في العالم ليس دولة ولا شركة! 23

وصل إجمالي الأصول المدارة في رأس المال الخاص إلى 22 تريليون دولار في 2024، أي أكثر من ضعف مستوى عام 2012 وبزيادة تقارب عشرين ضعفاً منذ عام 2000. وتتوقع مجموعة بنك أوف أمريكا أن تستمر الأصول المدارة في مجالات الأسهم الخاصة والديون الخاصة والبنية التحتية في النمو بمعدلات سنوية لا تقل عن 11% حتى عام 2028.

6- تفاؤل متزايد بشأن اتفاقية التجارة الأمريكية الصينية، ماكواري تحذر..... 26
تصاعد الآمال مجدداً بشأن اتفاقية أمريكية- صينية مغيرة للعبة بعد عناوين نهاية الأسبوع، لكن ماكواري تحذر من أن المحادثات عالية المخاطر ستتساعد في تأخير التصعيد بدلاً من حل النزاعات الاستراتيجية بين واشنطن وبكين، مما يجعل أي اتفاقية تجارية حقيقة بعيدة المنال.

7- كواليس أوبر+ قبل الاجتماع المنتظر... ماذا وراء الزيادة المحدودة؟..... 27
يميل تحالف أوبر+ نحو اعتماد زيادة طفيفة جديدة في إنتاج النفط خلال اجتماعها المقرر يوم الأحد، في وقت تزايد فيه الضغوط لتحقيق توازن بين دعم استقرار الأسعار والحفاظ على مصالح الدول الأعضاء.

8- المكسيك والولايات المتحدة تمددان محادثات التجارة، كما تقول شينباوم بعد مكالمة مع ترامب 28
أعلنت الرئيسة المكسيكية كلاوديا شينباوم يوم الاثنين أن المكسيك والولايات المتحدة ستتمددان المفاوضات حول القضايا التجارية "لبعض أسبوع آخر" بعد محادثتها مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نهاية الأسبوع.

9- تقدم ونمو اقتصادي مستمر.. هل تتفوق بولندا على ألمانيا؟ 29
تشهد اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي ركودا بدرجات متفاوتة، لكن إحدى أكبر الدول الأعضاء في الاتحاد تسجل أرقاما إيجابية: إنها بولندا. فمع نمو الناتج المحلي

الإجمالي بنسبة تقارب 3 بالمئة في عام 2024 تتفوق بولندا على معدل النمو على مستوى الاتحاد الأوروبي البالغ 1 بالمئة وعلى أكبر اقتصادين في الاتحاد وهما فرنسا وألمانيا. حيث تسجل فرنسا معدل نمو يبلغ 1.2 بالمئة بينما اعانت ألمانيا من انخفاض بنسبة 0.2 بالمئة.

33 10 - *ciągły wzrost gospodarczy. Czy Polska wyprzedza Niemcy?*

Kraje UE borykają się obecnie z trudnościami: wysokim zadłużeniem i słabym wzrostem. Czy tak jest w całej Europie? Nie! Polska udowadnia, że jest inna sytuacja. Jak jest w Polsce i czy UE może się z tego czegoś nauczyć?

<https://p.dw.com/p/52Kee>

11 - «جولدمان ساكس» تكشف أسماء أكبر 30 اقتصاد في العالم بحلول 2075..الصين ستتفوق على أمريكا وأوروبا ستتراجع ومفاجأة لمصر 38 توقع تقرير حديث صادر عن بنك الاستثمار الأمريكي «جولدمان ساكس» أن تحتل الصين والهند والولايات المتحدة المراتب الثلاث الأولى عالمياً ضمن قائمة أكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2075، مع صعود لافت لعدد من الاقتصادات الناشئة في آسيا وإفريقيا، من بينها مصر ونيجيريا وباكستان.

12 - زلزال في عالم المال..زوكريبرغ يخسر 25 مليار دولار في ساعات 40 شهدت أسهم شركة ميتا هبوطاً حاداً يوم أمس الخميس، ما أدى إلى انخفاض صافي ثروة مؤسسها ورئيسها التنفيذي مارك زوكريبرغ بنحو 25 مليار دولار، ليصبح بذلك الخامس أغنى شخص في العالم، بعد أن تجاوزت الخسائر اليومية للشركة التوقعات واعتُبرت الأكبر منذ عام 2022.

13 - البنك الدولي يفجر مفاجأة بشأن الذهب والفضة.. الارتفاعات ستتوقف في هذا الوقت! 41

من المتوقع أن يواصل سوق الذهب رحلته نحو مستويات قياسية جديدة، إلا أن المحللين في البنك الدولي ينصحون المستثمرين بعدم المبالغة في توقعاتهم، إذ تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الأسعار ستترفع بنسبة 5% فقط في عام 2026، وهو ما يمثل تباطؤاً حاداً مقارنة بصعود هذا العام الذي تجاوز 50%.

14 - أشهر 6 محطلين في التاريخ.. قصص هرّت العالم المالي 43

في عالم تُقاس فيه القوة بالأرقام، تصبح الثقة سلعة لا تقل قيمة عن المال نفسه، ولحظة ضعف ثقة واحدة تكفي لهم إمبراطوريات اقتصادية بأكملها. من مالك يعد بعوائد ثابتة، إلى أرباح تُعلن في بيانات الربحية، إلى أسواق تترتب عليها توقعات ملايين المستثمرين، هنا تتقاطع الأطماع مع الثغرات، وتحول وعد الكسب السريع إلى سرقات بمليارات الدولارات.

15 - ألمانيا تطلق «أجندة 2030» لإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني 49
في ظل مرحلة الضعف التي يمر بها الاقتصاد الألماني، افترحت وزيرة الاقتصاد الألمانية كاتارينا رايشه، أجندة للنمو تتضمن إعادة توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد.

16 - خبير: هذا هو المبلغ النقدي الذي يُنصح بالاحتفاظ به في المنزل بالسويد 50
الكومبس - اقتصاد: شهدت السويد في السنوات الأخيرة تحولاً شبه كامل نحو الدفع الرقمي، حيث أصبحت الهواتف المحمولة تحل محل المحافظ النقدية في معظم التعاملات اليومية. غير أن خبراء في مجال المال والجاهزية شدّدوا على أهمية الاحتفاظ بمبلغ نقدي محدود في المنزل، تحسباً لانقطاع الكهرباء أو تعطل الأنظمة الإلكترونية.

17 - 20 دولة تعيش على الدولة بينها دولتان عربيتان 53
في عالم تتقلب فيه العملات المحلية وتتزايد فيه الأزمات الاقتصادية والسياسية، اختارت بعض الدول أن تتخلى عن عملتها الوطنية طوعاً أو كرها وتبني الدولار الأميركي كعملة رسمية أو شبه رسمية.

18 - اقتصاد ترامب يستند للذكاء الاصطناعي وثراء القلة وطفرة الأصول 59
 وأشار تقرير موسع نشرته وكالة بلومبيرغ إلى أن النمو في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعتمد على ثلاثة أعمدة محدودة لكهما شديدة التأثير:

- الذكاء الاصطناعي.
- ارتفاع أسعار الأصول المالية.
- المستهلكون الأثرياء الذين يواصلون الإنفاق رغم تصاعد التفاوت الاجتماعي.

19 - مغادرة آخر مهاجر عربي من أوروبا 62

في كتابه "القهقري كفرasha البحر" ، 2006، يتخيّل أمبيرتو إيكو، الكاتب الإيطالي الراحل، صداماً شاملاً بين العالمين المسيحي والإسلامي. في الصدام الواسع سوف "تمحو القبلة الباكستانية مدينة باريس، وسيمحوا الغرب مكّة" ، يقول سيناريyo إيكو.

20 - دولة عربية في القائمة.. أقوى 20 اقتصاد عالمي في 2026 وفق تقديرات صندوق النقد.. وترتيب كندا 69

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2025، يواجه الاقتصاد العالمي في عام 2026 مهمة صعبة لتحقيق التوازن، فقد دخل التوسيع العالمي الذي اتسمت به أوائل عشرينيات القرن الحادي والعشرين مرحلة من ضبط النفس المُدرّوس، تأثرت بتصاعد الحمائية، والتشديد المالي، والتشرذم السياسي.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/556
قضايا الاقتصاد العالمي - الذهب، أمريكا، اليابان، بولندا
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 556,
Global economic issues - gold, America, Japan, Poland
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 14 كانون الأول، 2025

١ - أكبر 10 دول ديوناً بالعالم.. وما علاقة الذهب بذلك؟



الدين العالمي بلغ مستوى قياسياً يهدد استقرار الأسواق ويقيد النمو الاقتصادي في كل القارات (الفرنسية)



Published On 24/10/2025 24/10/2025

سجل الدين العالمي مستوى قياسياً بلغ 337.7 تريليون دولار ب نهاية الربع الثاني من العام، مدفوعاً بضعف الدولار الأميركي وتوجه البنوك المركزية الكبرى نحو سياسات نقدية أكثر تيسيراً.

وذكر معهد التمويل الدولي أن الدين ارتفع بأكثر من 21 تريليون دولار في النصف الأول من العام الحالي، مشيراً إلى أن الصين وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا واليابان سجلت أكبر الزيادات، في حين انخفضت قيمة الدولار بنسبة 9.75% منذ بداية العام، وفقاً لرويترز.

وقال المعهد إن حجم هذه الزيادة مماثل لما حدث خلال جائحة كورونا عام 2020، حين تراكمت الديون بوتيرة غير مسبوقة.

وبلغت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي 324%， في حين بلغت في الأسواق الناشئة 242%， بعد ارتفاع إجمالي الديون فيها إلى 109 تريليونات دولار. وتطرح هذه الأرقام الضخمة العديد من الأسئلة لعل من أهمها:

من هي الدول الأكثر ديونية في العالم؟

من هي أبرز الدول العربية الأكثر ديوناً؟

ما أثر هذه الديون على اقتصاديات هذه الدول والاقتصاد العالمي ككل؟

ما أثر ذلك على نظام النقد العالمي؟

وما علاقة جبل الديون بارتفاع أسعار الذهب لمستويات غير مسبوقة بالتاريخ؟



ارتفاع الديون ترافق مع تراجع الدولار الأميركي وضعف الثقة
بالياسيات النقدية التقليدية (شترستوك)

ما هو الدين العام؟

يشير الدين العام إلى إجمالي الالتزامات المالية المتراكمة على حكومة دولة ما، بما في ذلك السندات والأوراق المالية وغيرها من أدوات الاقتراض، سواء تم الحصول عليها محلياً أو دولياً. وينتشر الدين العام من أهم الأدوات المالية التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل الإنفاق العام وسد عجز الموازنة عند تراجع الإيرادات.

ولغرض المقارنة بين الدول وتقييم عبء الدين الفعلي على الاقتصاد، يُقاس الدين العام عادةً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الأوسع استخداماً في الدراسات المالية والاقتصادية الدولية.

أكبر 10 دول ديوناً في العالم من حيث الحجم

الولايات المتحدة: 37.64 تريليون دولار، اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2025، وفقاً
لبيانات وزارة الخزانة الأمريكية.

الصين: 18.31 تريليون دولار، وفقاً لمنصة ستاتيستا.

اليابان: 10.23 تريليونات دولار، وفقاً لمنصة ستاتيستا.

المملكة المتحدة: 3.7 تريليونات دولار، وفقاً لـ بي سي.

فرنسا: 3.6 تريليونات دولار، وفقاً لـ "يوروستات".

إيطاليا: 3.27 تريليونات دولار، وفقاً لـ "يوروستات".

ألمانيا: 2.92 تريليون دولار، وفقاً لـ "يوروستات".

كندا: 2.3 تريليون دولار، للسنة المالية 2024/2025.

.الهند: 2.19 تريليون دولار، وفقاً للموازنة الهندية 2025-2026.

البرازيل: 1.71 تريليون دولار.

أكبر 10 دول ديوناً في العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

اليابان: 229.6%

السودان: 221.5%

سنغافورة: 175.6%

اليونان: 146.7%

البحرين: 142.5%

إيطاليا: 136.8%

جزر المالديف: 131.8%

الولايات المتحدة: 125%

فرنسا: 116.5%

كندا: 113.9%



الاقتصادات الكبرى تتصدر قائمة المديونية بقيادة الولايات

المتحدة والصين واليابان (أسوشيتد برس)

أبرز 10 دول عربية ديوناً من حيث الحجم (2024)

واجه العديد من الدول العربية عبئاً متضاعداً من الديون العامة التي باتت تشكل تحدياً اقتصادياً وهيكلياً خطيراً، إذ تضغط على موازناتها الوطنية وتهدى من قدرتها على تمويل التنمية وتحسين مستويات المعيشة.

ويثقل جبل الديون هذا كاهل الحكومات ويزيد من هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويزيد من مستويات الفقر المدقع في ظل ارتفاع أعباء الفوائد وتراجع الإيرادات في العديد من الاقتصادات العربية.

وهذه قائمة بأبرز 10 دول عربية ديوناً من حيث الحجم (2024)، وفقاً لمنصة وورلد

بوبيلوشين ريفيو:

مصر: 377.8 مليار دولار

السعودية: 280 مليار دولار

الإمارات: 166.8 مليار دولار

الجزائر: 116.7 مليار دولار

العراق: 112.3 مليار دولار

المغرب: 100.3 مليار دولار

قطر: 92.3 مليار دولار

لبنان: 70.8 مليار دولار

السودان: 66.6 مليار دولار

البحرين: 56.8 مليار دولار

أكبر 10 دول عربية ديوناً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (2025)

استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي:

السودان: %221.5

البحرين: %142.5

الأردن: %89.7

مصر: %87

تونس: %80.6

اليمن: %71.4

المغرب: %67.2

الجزائر: %54

العراق: %53.1

قطر: %40.6

الأسواق الناشئة تشهد تضخماً ديونياً مقلقاً يزيد هشاشتها



أمام الأزمات العالمية المتكررة (رويترز)

آثار جبل الديون على الاقتصاد العالمي

تشير تقارير مركز ميركاتوس بجامعة جورج ماسون إلى أن تراكم الديون يرفع تكاليف الخدمة ويقلص الإنفاق التنموي، مما يضغط على النمو ويضعف التصنيفات الائتمانية.

وتُظهر التقديرات أن تجاوز الدين نسبة 80% من الناتج المحلي يؤدي إلى تراجع النمو السنوي بنحو 0.013 نقطة مئوية، مما يجعل الدين المرتفع قياداً طويلاً للأمد على التنمية.

وفي الدول النامية، تفيد الأونكتاد بأن الدين العام الخارجي بلغ 31 تريليون دولار، وبلغت خدمة الدين 487 مليار دولار عام 2023، مع تخصيص 61 دولة نامية أكثر من 10% من إيراداتها لمدفووعات الفوائد، متداوzaة الإنفاق على التعليم والصحة. ويُقدر أن 3.4 مليارات شخص يعيشون في دول تنفق على الفوائد أكثر مما تنفقه على الخدمات الأساسية.

الذهب فوق جبل الدين

يرتبط تصخم الدين العالمية بارتفاع أسعار الذهب، إذ تدفع موجات الاقتراض الحكومات إلى طباعة المزيد من النقود، مما يضعف العملات الورقية. ويقول الخبير بيتر شيف إن "الذهب لا يفقد قيمته، بل الدولار هو الذي يتراجع". ويشير الاقتصادي وليد الفقيه في تقرير سابق للجزيرة نت إلى أن تجاوز الدين العالمي 330 تريليون دولار يدفع البنوك المركزية إلى تعزيز احتياطاتها من الذهب تحسيناً لأي اضطرابات مالية، معتبراً أن العالم يشهد تحولاً نحو الأصول الحقيقية والثابتة.

العالم يعيش فوق جبل الدين غير مسبوق، في حين يتقدم الذهب كبديل آمن في زمن فقدت فيه العملات الورقية قوتها الشرائية.

وفي حين تزايد هشاشة النظام المالي القائم على الدين، يلمع الذهب من جديد كركيزة محتملة لنظام نفدي عالي أكثر صلابة واستقلالاً عن الدولار.

المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/10/24/%D8%A5%D9%84%D9%8A%D9%83-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-10-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9>

2 - إمبراطور الاحتيال المتهם بسرقة عملات رقمية بقيمة 14 مليار دولار

جوناثان هيد،
Author, مراسل شؤون جنوب شرق آسيا - بي بي سي
24 أكتوبر/تشرين الأول 2025

يبلغ تشنين تشي من العمر 37 سنةً فقط، لكنه يواجه اتهاماتً بأنه "العقل المدبر وراء إمبراطورية احتيال إلكتروني تعمل على نطاق واسع... مؤسسة إجرامية بُنيت على معاناة البشر". وهذه الملامح الطفولية واللحية الخفيفة، يبدو أصغر بكثير من سنه الحقيقي. كما أنه أصبح ثرياً بسرعة لافحة.

ووجهت وزارة العدل الأمريكية الأسبوع الماضي اتهاماتً لتشي بإدارة مجموعات احتيالية في كمبوديا، يعتقد أنها سرقت مليارات الدولارات من العملات الرقمية من ضحايا حول العالم.

كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية مصادرة أكثر من 14 مليار دولارٍ من عملة البيتكوين، قالت إنها مرتبطٌ به، ووصفتها بأنها أكبر عملية مصادرة للعملات الرقمية في تاريخها.

من جهتها، تصف شركته الخاصة، مجموعة برینس الكمبودية، تشنين تشي على موقعها الإلكتروني بأنه "رائد أعمالٍ محترم وفاعل خير معروف"، وتضيف أن "رؤيته وقيادته حولت مجموعة برینس إلى واحدة من أبرز المجموعات التجارية في كمبوديا، والتي تلتزم بالمعايير الدولية".

وتواصلت بي بي سي مع المجموعة للحصول على تعليق.

فما الذي نعرفه بالفعل عن تشنين تشي، هذه الشخصية الغامضة التي يُزعم أنها تدير إمبراطورية احتيال؟

نشأ تشنين تشي في مقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين، وبدأ مسيرته بشركة صغيرة لألعاب الإنترنت، لم تكن ناجحةً على ما يبدو. وفي أواخر عام 2010 أو مطلع 2011، انتقل إلى كمبوديا ليبدأ العمل في القطاع العقاري الذي كان يشهد آنذاك طفرة كبيرةً.

وتزامن وصوله مع بداية موجةٍ من المضاربات العقارية في كمبوديا، تعززت بتوافر مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل شخصيات نافذة ذات علاقات سياسية، إلى جانب تدفقٍ كبيرٍ لرؤوس الأموال الصينية في البلاد.

و جاء جزءً من هذا التدفق في إطار المرحلة الأخيرة من مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ لتصدير البنية التحتية الصينية، بينما جاء جزء آخر من مستثمرين صينيين أفرادٍ يبحثون عن بدائلٍ أقلَّ تكلفةً من سوق العقارات الصينية ذات الأسعار المرتفعة. كما شهد عدد السائحين الصينيين في كمبوديا زيادةً بوتيرة سريعة.

شهدت العاصمة بنوم بنوم بنه تغييراً جذرياً في مظهرها العمراني؛ إذ تحولت من مدينة منخفضة المباني ذات طابع استعماري فرنسي بلون الخردل، إلى غابة من الأبراج الزجاجية والفولاذية على الطراز الآسيوي الحديث.

أما مدينة سيمانوكفيل الساحلية، التي كانت في السابق متراجعاً هادئاً، فقد شهدت تحولاً أكثر تطرفاً. لم يكن الأمر مقتصرًا على السائحين والمضارعين العقاريين الصينيين، بل شمل أيضاً المقامرين، نظراً لأن نشاط المقامرة محظوظ في الصين. و ظهرت كازينوهات جديدة في البلاد أيضاً، إلى جانب فنادق فاخرة ومباني سكنية تعلو وجهاتها زخارف، وكان هناك الكثير من المال المتداول في تلك الفترة. ومع ذلك، فإن مسيرة تشين تشي كانت لافتة للنظر.

في عام 2014، حصل على الجنسية الكمبودية وتخلّى عن جنسيته الصينية. وقد مكّنه ذلك من شراء الأراضي باسمه، لكنه كان مشروطاً باستثمار أو تبع للحكومة لا يقل عن 250 ألف دولار.

لم يكن مصدر ثروة تشين تشي واضحاً في أي وقت. فعندما تقدم بطلب لفتح حساب مصرفي في جزيرة مان عام 2019، ذكر أن عمه - دون أن يسميه - منحه مليوني دولار لتأسيس شركته العقارية الأولى عام 2011، لكن لم يقدم أي دليل على ذلك. وأسس تشين تشي مجموعة "برينس" في عام 2015، وكان يبلغ من العمر آنذاك 27 سنة فقط، وركّزت المجموعة في بداياتها على تطوير العقارات.

وفي 2018، حصل على ترخيص لإنشاء بنك تجاري، أسس من خلاله "بنك بريننس". وفي نفس السنة، حصل على جواز سفر قبرصي مقابل استثمار لا يقل عن 2.5 مليون دولار، ما منحه سهولة الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي. وفي وقت لاحق، حصل أيضاً على جنسية فانواتو.

وأسس تشنين ثالث شركة طيران في كمبوديا، وفي عام 2020 حصل على ترخيص لتشغيل شركة طيران رابعة. كما أنشأ ذات زراع العقارات التابعة لمجموعته مراكز تسوق فاخرة في العاصمة بنوم بنه، وفنادق خمس نجوم في مدينة سيمانوكفيل الساحلية، إلى جانب مشروع طموح لبناء "مدينة بيئية" بقيمة 16 مليار دولار تُعرف باسم "خليج الأصوات".

وفي 2020، منح تشنين تشي أعلى وسام شرف يُمنح من قبل ملك كمبوديا، وهو لقب "نياك أووكها"، والذي يتطلب تقديم تبرع لا يقل عن 500 ألف دولار للحكومة. كما عُين مستشاراً رسمياً لوزير الداخلية سار خينغ منذ عام 2017، كما دخل في شراكة تجارية مع نجله سار سوخا، وأصبح لاحقاً مستشاراً رسمياً لأقوى شخصية سياسية في كمبوديا هون سين ثم لابنه هون مانيت بعد توليه رئاسة الوزراء في عام 2023 خلفاً لوالده.

وأشادت وسائل الإعلام المحلية بتشي باعتباره فاعل خير، إذ مول منحاً دراسية للطلاب من ذوي الدخل المحدود، وقدم تبرعات سخية لدعم جهود كمبوديا في مواجهة جائحة كوفيد19.

رغم كل ذلك، ظل تشنين تشي شخصية غامضة نادر الظهور في العلن ولا يدلي إلا بالقليل من التصريحات العامة.

وقال الصحفي جاك آداموفيتش ديفيز، الذي أجرى تحقيقاً استمر ثلاثة سنوات حول تشنين تشي ونشره عبر إذاعة آسيا الحرة العام الماضي: "كل من تحدث إليهم ممن عملوا معه مباشرة أو جلسوا معه في نفس الغرفة، وصفوه بأنه شديد التأدب، وهادئ، ومترن للغاية".

وأضاف: "أعتقد أن عدم تبنيه أسلوباً استعراضياً يجذب الصحافة الصفراء كان قراراً ذكياً. حتى أولئك الذين لم يعودوا يرغبون في الارتباط به، لا يزالون منبهرين بكاريزمته الهدئة وهيبيته الشخصية."

لكن السؤال الذي ظل مطروحاً هو: من أين جاءت كل هذه الثروة والنفوذ؟

مسلسل جرائم عابرة للحدود

في عام 2019، انهارت فقاعة العقارات في مدينة سهمانوكفيل. فقد اجتذب قطاع المقامرة الإلكترونية عصابات صينية سرعان ما دخلت في صراعات عنيفة فيما بينها، مما أدى إلى نفور السائحين.

وبضغط من الحكومة الصينية، أصدر رئيس الوزراء الكمبودي آنذاك هون سين قراراً بحظر المقامرة الإلكترونية في أغسطس/آب من نفس العام. ونتيجة لذلك، غادر نحو 450 ألف صيني المدينة، بعد أن انهار النشاط الاقتصادي الرئيسي فيها. وتركت العديد من المباني السكنية التابعة لمجموعة "برينس" خاوية.

ورغم ذلك، واصل تشين تشي التوسع في أنشطته التجارية والإتفاق بسخاء.

وبحسب السلطات البريطانية، اشتري تشين في عام 2019 قصراً بقيمة 12 مليون جنيه إسترليني شمال لندن، ومبني إداري بقيمة 95 مليون إسترليني في الحي المالي للمدينة. أما السلطات الأمريكية فتقول إنه اشتري، مع شركائه، عقارات في نيويورك، وطائرات خاصة ويختوت فاخرة، ولوحة فنية من أعمال بيكانسو.

وتزعم الولايات المتحدة وبريطانيا أن ثروة تشين جاءت من أكثر الأنشطة ربحاً في آسيا حالياً؛ الاحتيال الإلكتروني، إلى جانب الاتجار بالبشر وغسل الأموال.

وفرضت الدولتان عقوبات على 128 شركة مرتبطة بتشين تشي ومجموعة "برينس"، وعلى 17 شخصاً من سبع جنسيات مختلفة، تهمهم بالمشاركة في إدارة إمبراطورية الاحتيال الخاصة به. كما تم تجميد الأصول المرتبطة به في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وتظهر تفاصيل العقوبات المعلنة شبكة معقدة من الشركات الوهمية ومحافظ العملات الرقمية تم استخدامها لتحريك الأموال وإخفاء مصادرها الحقيقة.

و جاء في البيان: " تستفيد منظمة الجريمة العابرة للحدود التابعة لمجموعة برينس من سلسلة من الجرائم الدولية، تشمل الابتزاز الجنسي – وهو نوع من الاحتيال يقوم على استدرج الضحايا للحصول على مواد جنسية تُستخدم لاحقاً للابتزاز، غالباً ما يستهدف القُصّر – إلى جانب غسل الأموال، والاحتيال، وأنشطة الجريمة المنظمة، والفساد، والقمار الإلكتروني غير القانوني، والاتجار بالبشر على نطاق صناعي، والتعذيب، والابتزاز، وكل ذلك لدعم تشغيل ما لا يقل عن عشرة مجموعات احتيالية في كمبوديا".

بدأت الصين أيضاً تحقيقات سرية حول مجموعة برينس منذ عام 2020 على الأقل، وظهرت عدة دعاوى قضائية تهم الشركة بإدارة عمليات احتيال إلكتروني. كما أنشأت إدارة الأمن العام في بكين وحدة خاصة للتحقيق في "مجموعة برينس"، التي وصفتها بأنها "شبكة مقامرة إلكترونية دولية كبيرة مقرها كمبوديا".

وتشير السلطات الأمريكية والبريطانية إلى أن جوهر هذه العمليات يتمثل في منشآت مثل "منتزه غولدن فورتشن للعلوم والتكنولوجيا"، وهو مجمع أنشأته مجموعة برينس في منطقة تشيри ثوم قرب الحدود الفيتنامية.

ونفت مجموعة برينس في وقتٍ سابق أي علاقة لها بعمليات الاحتيال، وأكدت أنها لم تُعد مرتبطة بمجمع غولدن فورتشن. لكن التحقيقات الأمريكية والبريطانية تقول إن هناك صلة تجارية واضحة لا تزال قائمة بين الطرفين.

وأجرى الصحفي جاك آداموفيتش دائير مقابلات مع عدد من السكان والعاملين قرب مجمع غولدن فورتشن ضمن تحقيقه حول تشنين تشي. وأكد هؤلاء تعرض العمال – ومعظمهم من الصين وفيتنام وมาيلزيا – لضرب مبرح عند محاولة الهروب من المجمع، إذ كانوا يجبرون على تنفيذ عمليات احتيال إلكتروني.

"ما ينبغي أن يثير القلق لدى الكثيرين هو أن تشنين تشي لم يكن يجب أن يتمكن من امتلاك كل هذه الأصول، سواء في سنغافورة أو لندن أو الولايات المتحدة"، وفقاً لأحد المحققين الذي أضاف أن "المحامين، والمحاسبين، ووكالء العقارات، والمصرفيين، كان ينبغي أن يتوقفوا أمام هذه المجموعة ويقولوا: هناك شيء غير منطقي هنا. لكنهم لم يفعلوا".

اليوم، وبعد الضجة التي أثارتها العقوبات الأمريكية والبريطانية، بدأت الشركات تتسابق للتبرؤ من مجموعة برينس.

واضطر البنك المركزي الكمبودي إلى إصدار بيان يطمئن فيه المودعين القلقين بأنهم سيتمكنون من سحب أموالهم من بنك برينس. وفي كوريا الجنوبية، جمدت السلطات 64 مليون دولار من ودائع المجموعة المحافظة بها في بنوك كورية.

أما حكومي سنغافورة وتايلاند، فقد وعدتا بفتح تحقيقات في الشركات التابعة لمجموعة برينس داخل أراضهما، خاصة أن ثلاثة من بين الثمانية عشر شخصاً المستهدفين بالعقوبات الأمريكية والبريطانية يحملون الجنسية السنغافورية. من جانبها، لم تصدر الحكومة الكمبودية سوى تصريحات محدودة، اكتفت فيها بحث السلطات الأمريكية والبريطانية على التأكد من توفر الأدلة الكافية قبل توجيه الاتهامات.

لكن من الصعب على النخبة الحاكمة في كمبوديا أن تتأى بنفسها عن تشين تشي بعد سنوات من العلاقة الوثيقة معه. وكانت كمبوديا بالفعل تواجه ضغوطاً متزايدة بسبب تساهلها مع أنشطة الاحتياط، التي تشير بعض التقديرات إلى أنها قد تشكل نحو نصف الاقتصاد الوطني.

أما تشين تشي نفسه، فلم يُسمع عنه شيء منذ إعلان العقوبات الأسبوع الماضي. ذلك الملياردير الغامض، الذي كان يُعد من أقوى الشخصيات في كمبوديا، يبدو وكأنه اختفى تماماً.

<https://www.bbc.com/arabic/articles/cwy5njn4q1eo>

3 - قائمة جديدة تكشف أقوى العملات عالميا.. أين يقع الدولار الكندي؟

Ayham Ibrahim | 13 أكتوبر 2025

The strongest currencies in the world

تتأثر قوة عملة أي دولة بعده عوامل، أبرزها انخفاض التضخم، واستقرار الاقتصاد، وارتفاع أسعار الفائدة، والعائدات الناتجة عن تصدير النفط أو المعادن، وغالباً ما تتمتع الدول ذات الحكم المستقر والسياسات المالية القوية بعملات أكثر قوة،

وعندما تحافظ العملة على قيمتها، فإنها تجذب ثقة المستثمرين، وتحل أبواب الفرص التجارية، وتدفع عجلة التقدم الاقتصادي.

يساهم الاقتصاد القوي والتنوع أيضاً في تقليل التقلبات، مما يعزز مكانة العملة عالمياً، وفي هذا التقرير، نستعرض أقوى العملات في العالم، مرتبة حسب عدد الوحدات التي تحصل عليها مقابل دولار أمريكي واحد.. إليك التفاصيل:

- الدولار النيوزيلندي (NZD)

أُطلق الدولار النيوزيلندي عام 1967، ويعد من العملات المهمة في سوق الصرف العالمي، ويحتل المرتبة العاشرة بين أكثر العملات تداولاً، وتبلغ قيمته 0.61 دولار أمريكي. وتتمتع نيوزيلندا باقتصاد متتطور ومستقر، ويعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي المزدهر، وتُنتج الصادرات طلباً كبيراً على الدولار النيوزيلندي، خاصةً من أسواق آسيا والمحيط الهادئ، مما يعزز من قيمته.

- الدولار الأسترالي (AUD)

يُعتبر الدولار الأسترالي من العملات الاحتياطية العالمية، ويُستخدم على نطاق واسع في دول أخرى، ويحتل المرتبة السادسة بين أكثر العملات احتفاظاً بها كاحتياطي، وتبلغ قيمته 0.66 دولار أمريكي.

وتتمتع أستراليا باقتصاد راسخ، مع استثمارات محلية وأجنبية مرتفعة، ويساهم الاستقرار المالي والسياسات النقدية الموثوقة في جعل عملتها قوية ومقاومة للتقلبات.

- الدولار الكندي (CAD)

يعد الدولار الكندي من العملات القوية والمتداولة عالمياً، ورغم أنه لا يصنف كعملة عالية القيمة، إلا أنه يُعرف باستقراره، وتبلغ قيمته 0.75 دولار أمريكي. وتُعد كندا من كبار مصدري الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن والأخشاب، مما يدرّ احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، وهذا يعزز ثقة المستثمرين ويجعل الدولار الكندي موثوقاً وجاذباً.

- الدولار البروني (BND)

يُعتبر الدولار البروني من أقوى العملات في العالم، وتبلغ قيمته 0.79 دولار أمريكي.

وتتمتع بروناي بثروات طبيعية كبيرة، وتحقق دخلاً ضخماً من صادرات النفط والغاز، وهذا يولد احتياطات أجنبية كبيرة، ويُضيف إلى قوتها ومصداقية عملتها.

- الدولار السنغافوري (SGD)

ينتاج الاقتصاد السنغافوري المتتطور والمعتمد على التجارة عملة قوية ومستقرة، وتبلغ قيمة الدولار السنغافوري حالياً 0.79 دولار أمريكي. وتعتبر سنغافورة من أقوى اقتصادات العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي، كما تحافظ باحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، وتتمتع بمعدلات تضخم وديون منخفضة، مما يجعل عملتها قوية.

- الدولار الأمريكي (USD)

يعد الدولار الأمريكي أكثر العملات تداولًا في العالم، ويحتل المرتبة العاشرة في هذه القائمة، كما يعتبر العملة الاحتياطية الأساسية عالمياً. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، ويساهم حجم إنتاجها الاقتصادي الهائل وتبادلها التجاري العالمي في الحفاظ على قوتها واستقرارها.

- اليورو (EUR)

اليورو هو العملة الرسمية للاتحاد الأوروبي، ويعد ثاني أكثر العملات تداولًا عالمياً، وتبلغ قيمته 1.18 دولار أمريكي. مدعوماً بأحد أكبر الاقتصادات في العالم، يعتبر اليورو عملة مستقرة وموثوقة، وبما أنه من العملات الاحتياطية المهمة، فهو دائمًا مطلوب، مما يجعله عالي القيمة.

- دولار جزر كايمان (KYD)

حل الدولار الكايماني محل الدولار الجامايكي عام 1972، ومنذ ذلك الحين أصبح العملة الرسمية لجزر كايمان، وتبلغ قيمته 1.22 دولار أمريكي. وتعتبر جزر كايمان ملاذاً ضريبياً، وهي من أبرز المراكز المالية الخارجية في العالم، ويساهم ذلك في توليد احتياطات أجنبية والحفاظ على استقرار عملتها.

- الفرنك السويسري (CHF)

يعد الفرنك السويسري من أقوى العملات وأكثرها استقراراً عالمياً، وهو العملة الرسمية لسويسرا وليخтенشتاين، وتبلغ قيمته 1.26 دولار أمريكي.

وتتمتع سويسرا باقتصاد متطور ومتنوع للغاية، وتُعد من أبرز المراكز المالية في العالم، وتعتبر عملتها من أكثر الأصول النقدية قيمة على مستوى العالم.

- جنية جبل طارق (GIP)

أطلق جنية جبل طارق في عشرينيات القرن الماضي، ولا يزال من أكثر العملات قيمة في العالم، وتعادل قيمته قيمة الجنيه البريطاني، وتبلغ 1.37 دولار أمريكي. ونظرًا لأن جبل طارق إقليم تابع لبريطانيا، فإن اقتصاده مرتبط بالحكم البريطاني والنظام المصرفي والعلاقات التجارية، وتُخضع المنطقة لنفس الأنظمة المالية والنقدية، مما يُضيف إلى مصداقية عملتها.

- الجنيه البريطاني (GBP)

يُعد الجنيه البريطاني من أقوى العملات في العالم، كما أنه أقدم عملة لا تزال مستخدمة، وتبلغ قيمته 1.37 دولار أمريكي. وينظر إلى الجنيه على أنه من أكثر العملات استقراراً وقيمة، وذلك بفضل اقتصاد المملكة المتحدة القوي ونظامها السياسي المستقر.

- الدينار الأردني (JOD)

يحتل الدينار الأردني المرتبة الرابعة في قائمة أقوى العملات في العالم، وتبلغ قيمته الثابتة 1.41 دولار أمريكي.

ورغم أن الأردن ليس من كبار منتجي النفط، إلا أنه يحتفظ باحتياطيات أجنبية قوية تُساعد في الحفاظ على قيمة العملة، ويتخذ البنك المركزي إجراءات لضبط التضخم، مما يعزز من قوة الدينار.

- الريال العماني (OMR)

يُعد الريال العماني ثالث أقوى عملة في العالم، وتبلغ قيمته 2.60 دولار أمريكي. وتنتج سلطنة عُمان كميات كبيرة من النفط والغاز، وتحقق من خلالها احتياطات أجنبية ضخمة، وتساهم هذه العائدات في دعم سعر الصرف وتعزيز قيمة العملة.

- الدينار البحريني (BHD)

يُعد الدينار البحريني ثاني أقوى عملة في العالم، وتبلغ قيمته الحالية 2.65 دولار أمريكي.

وتأتي قوة الدينار من صادرات النفط والغاز، وهي المصدر الرئيسي للدخل في البحرين، كما تُساهم معدلات التضخم المنخفضة في الحفاظ على استقرار قيمة العملة.

- الدينار الكويتي (KWD)

تُعتبر أقوى عملة في العالم هي الدينار الكويتي، وتبلغ قيمته 3.28 دولار أمريكي. وتعُد الكويت من أكبر مصدّري النفط والغاز، وتحقق من ذلك عائدات ضخمة، كما أن قيمة الدينار الكويتي مقاومة لتقليبات السوق، نظراً لارتباطه ليس فقط بالدولار الأمريكي، بل أيضاً بالبيزو والين الياباني.

<https://canadanews24.ca/242822/%d9%82%d8%a7%d8%a6%d9%85%d8%a9-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d8%aa%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%a3%d9%82%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84%d8%aa-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a7-%d8%a3/>

4 - ترامب ورئيسة وزراء اليابان تاكايتشي يوقعان اتفاقية "العصر الذهبي" والأترية النادرة

المؤلف: Ambar Warrick, تم النشر 28/10/2025, 06:39

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيسة الوزراء اليابانية سانائي تاكايتشي يوم الثلاثاء اتفاقيتين - إحداهما تحدد "عصرًا ذهبيًا" للعلاقات الأمريكية-اليابانية والأخرى للتعاون في إنتاج الأترية النادرة.

التقى ترامب مع تاكايتشي في طوكيو كجزء من جولته الآسيوية، وأشار إلى اليابان كحليف عظيم للولايات المتحدة. تأتي هذه المقابلة أيضًا بعد أسبوع فقط من انتخاب تاكايتشي كأول رئيسة وزراء في اليابان.

لم تتضح التفاصيل الدقيقة لاتفاقيات الثلاثاء على الفور. لكن اتفاقية الأترية النادرة تأتي وسط محاولات أمريكية متزايدة لموازنة هيمنة الصين في هذا القطاع، خاصة بعد أن فرضت بكين المزيد من قيود التصدير على القطاع هذا الشهر. يُنظر إلى اليابان على أنها غنية بالأترية النادرة، لكن استخراجها ومعالجتها أثبتت صعوبتها بسبب وجود كميات كبيرة من الإمدادات تحت الماء.

من المقرر أن يلتقي ترامب مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في كوريا الجنوبية في وقت لاحق من هذا الأسبوع، حيث سيشاركان في مفاوضات تجارية عالية المخاطر وسط تدهور العلاقات بين أكبر اقتصاديين في العالم.

<https://sa.investing.com/news/economy-news/article-3035170>

5 - ثاني أكبر اقتصاد في العالم ليس دولة ولا شركة!

المؤلف: Vahid Karaahmetovic, تم النشر 26/10/2025, 10:54

- توسيع الأسواق الخاصة بسرعة كبيرة لدرجة أنها، إذا تم قياسها كاقتصاد واحد، ستصنف الآن كثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفقاً لمجموعة بنك أوف أمريكا.

وصل إجمالي الأصول المدارة في رأس المال الخاص إلى 22 تريليون دولار في 2024، أي أكثر من ضعف مستوى عام 2012 وبزيادة تقارب عشرين ضعفاً منذ عام 2000. وتتوقع مجموعة بنك أوف أمريكا أن تستمر الأصول المدارة في مجالات الأسهم الخاصة والديون الخاصة والبنية التحتية في النمو بمعدلات سنوية لا تقل عن 11% حتى عام 2028.

يعكس هذا النمو تحولاً هيكلياً في التمويل العالمي. انخفض عدد الشركات الأمريكية المدرجة إلى النصف خلال العقود الماضية ليصل إلى حوالي 4,000 شركة، بينما قفز عدد الشركات الخاصة المدعومة من رأس المال الاستثماري بمقدار خمسة وعشرين ضعفاً.

تبقى الشركات الناشئة خاصة لفترة أطول - بمتوسط ستة عشر عاماً قبل الطرح العام، أي أطول بنسبة الثلث مقارنة بعقد مضى. على مدار الـ 25 عاماً الماضية، نمت الأسواق الخاصة في الولايات المتحدة بحوالي 35 ضعفاً، مقارنة بزيادة أربعة أضعاف في الأسواق العامة. ارتفعت حصتها من إجمالي الأسهم الأمريكية من 1% في عام 2000 إلى 8% في عام 2025.

أثبتت الأسواق الخاصة أيضاً أنها أكثر استقراراً من نظيراتها العامة. كانت أنشطة جمع الأموال أقل تقلباً بكثير، مما يحمي المستثمرين من التقلبات الحادة المرتبطة بالأحداث الاقتصادية الكلية التي تهز عادة الأسهم العامة.

تشير مجموعة بنك أوف أمريكا إلى أنه تم جمع ما يقرب من 10 تريليون دولار من رأس المال الخاص منذ عام 2012، مما يؤكد تدفقاً ثابتاً من الالتزامات طويلة الأجل. تفوقت الأسواق الخاصة باستمرار على الأسواق العامة. وذكر التقرير أنه "على مدى أفق زمني يبلغ 10 سنوات، تفوقت الأسهم الخاصة على مؤشر S&P 500 بنسبة 6 نقاط مئوية كل عام في المتوسط"، مع أداء مماثل على مدى فترات أطول.

ينجذب المستثمرون بسبب العوائد الأعلى والتحكم الأكبر، بينما تستفيد الشركات من تجنب التكاليف التنظيمية للإدراجات العامة، والتي تقدر مجموعة بنك أوف أمريكا أنها تستهلك حوالي 4% من القيمة السوقية للشركة الأمريكية المتوسطة. بعيداً عن التكلفة والامتثال، تظل الشركات خاصة لحفظها على المرونة. تؤكد مجموعة بنك أوف أمريكا أن الخصوصية وريادة الأعمال والتحكم هي دافع رئيسية - يمكن للشركات حماية البيانات المالية من المنافسين وتتجنب ضغط الأرباح الفصلية، مما يسمح لها بالتركيز على البحث والتطوير والاستراتيجية طويلة الأجل.

يتسع الوصول إلى الاستثمارات الخاصة مع قيام الجهات التنظيمية ومديري الأصول بتقديم أدوات جديدة للوصول إلى المستثمرين الأفراد. الصناديق الدائمة وصناديق التغذية، بالإضافة إلى التغيرات السياسية مثل أمر إدارة الرئيس ترامب لعام 2025 الذي يوسع الاستثمارات البديلة في خطط 401(k)، تفتح القطاع لما هو أبعد من المؤسسات والمكاتب العالمية.

اقترحت هيئة النقد في سنغافورة إطار عمل لصناديق الاستثمار طويل الأجل، وتعهد مقدمو المعاشات التقاعدية في المملكة المتحدة بتحصيص 10% من المحافظ للبدائل بحلول عام 2030.

من المتوقع أن تنمو الأصول البديلة المدارة للأفراد بمعدل مركب قدره 12% حتى عام 2032، حيث يسعى المستثمرون إلى التنوع/الارتباط المنخفض بالأسهم العامة

وعوائد أعلى على المدى الطويل"، وفقاً لمجموعة بنك أوف أمريكا. هذا يشير إلى نمو أسرع من سوق البدائل الأوسع.

تسلط المجموعة المصرفية الضوء أيضاً على "سباق التسلح التكنولوجي" الذي يدفع الاعتماد على الابتكار الخاص. وكتبت: "ثورة الذكاء الاصطناعي التي أطلقها من AI OpenAI هي مثال رئيسي. الوصول إلى التكنولوجيا أمر بالغ الأهمية للنمو والسوق العامة تتسابق لامتلاكها".

استثمرت عمالقة مثل إنفيديا، وجوجل، ومجموعة مايكروسوفت، وأمازون في حوالي نصف جميع شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة ذات القيمة السوقية التي تفوق المليار دولار منذ إطلاق ChatGPT.

تشير أبحاث مجموعة بنك أوف أمريكا أيضاً إلى تأثير الشركات الخاصة على الابتكار العالمي. حققت شركات مثل AI SpaceX و Stripe و Anthropic تقييمات تنافسية نظيراتها العامة الكبيرة، مشكلة معًا ما تسميه المجموعة المصرفية "السبعة الرائدة الخاصة".

تحمل أكبر 120 شركة ناشئة موضوعية قيمة مجدها تبلغ حوالي 3 تريليون دولار - وهو ما يعادل القيمة السوقية لألمانيا.

هل MSFT جزء من استراتيجية ناجحة مدعمه بالذكاء الاصطناعي؟
أداة AI ProPicks تحلل آلاف الأسهم باستخدام أكثر من 100 مؤشر مالي على مستوى الهيئات المالية الكبرى لقنصل أفضل الفرص. مع أكثر من 80 استراتيجية من الأسواق العالمية، قد يكون MSFT مفاجأة في واحد منهم..

وقد نجحت أبرز استراتيجياتنا حيناً التكنولوجيا في مضاعفة أرباح إس آند بي في 18 شهراً، مع نجاحات مذهلة مثل (+185%) Super Micro Computer و AppLovin (+157%).

وحتى إذا لم يكن MSFT ضمن استراتيجياتنا حالياً، ستجد فرص مشابهة في القطاع ذاته أو بنفس عمل الشركة يختارهم الذكاء الاصطناعي قبل أن يقوموا بالاختراق.

<https://sa.investing.com/news/economy-news/article-3035170>

6 - تفاؤل متزايد بشأن اتفاقية التجارة الأمريكية الصينية، لكن ماكواري تحذر

المؤلف: Yasin Ebrahim, تم النشر 28/10/2025, 00:02 | Investing.com



© Reuters.

- تصاعد الآمال مجدداً بشأن اتفاقية أمريكية-صينية مغيرة للعبة بعد عناوين نهاية الأسبوع، لكن ماكواري تحذر من أن المحادثات عالية المخاطر ستساعد في تأخير التصعيد بدلاً من حل التزاعات الاستراتيجية بين واشنطن وبكين، مما يجعل أي اتفاقية تجارية حقيقة بعيدة المنال.

"لا نزال متشككين في إمكانية التوصل إلى اتفاقية شاملة (تعامل بشكل دائم مع جميع القضايا الاستراتيجية - أي التجارة، ونقل التكنولوجيا، وتايوان) في المستقبل القريب،" وفقاً لما ذكرته ماكواري في مذكرة حديثة.

من المقرر مراجعة الإطار الذي تم التوصل إليه خلال عطلة نهاية الأسبوع على هامش قمة آسيا، من قبل الرئيس ترامب والرئيس شي جين بينغ في وقت لاحق من هذا الأسبوع في كوريا الجنوبية.

أشاد وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت والممثل التجاري الأمريكي جيميسون جرير بالاتفاقية باعتبارها بناء، مشيرين إلى أنها أوقفت التعريفات الأمريكية الوشيكة ومنحت الصين عاماً آخر قبل تشديد القيود على المعادن النادرة، وهي أصول استراتيجية تستخدمن في كل شيء من الإلكترونيات إلى تقنية الصواريخ. لكن بكين كانت أكثر تحفظاً، واصفة الاتفاق بأنه مجرد "تواافق أولي".

في مواجهة أصداء التفاؤل من وول ستريت بشأن اتفاقية التجارة الأمريكية الصينية يمكن أن تمهد الطريق لاتفاقية تجارية في وقت لاحق من هذا الأسبوع عندما يلتقي ترامب وهي جين بينغ، تجادل ماكواري بأن معظم "التقدم" يتعلق بتأخير التصعيد بدلاً

من حل النزاعات الأساسية، وتشير إلى أن الاتفاقيات "الأولية" السابقة قد انهارت من قبل (خاصة اتفاقية المرحلة الأولى عام 2019).

في حين تتوقع الولايات المتحدة من الصين زيادة مشتريات فول الصويا وتحفييف ضوابط التصدير الرئيسية، فإن كلا الجانبين يميلان أيضاً إلى مواقف ساهمت في المأزق الحالي بما في ذلك تيك توك، وقيود الفنتانيل، وبشكل خاص تايوان، التي أشار إليها ترامب كمصدر قلق رئيسي لأي قيمة محتملة مع شي.

<https://sa.investing.com/news/economy-news/article-3033592>

7 - كواليس أوبك+ قبل الاجتماع المنتظر... ماذا وراء الزيادة المحدودة؟

المتداول العربي ARABIC TRADER ، تم النشر 27/10/2025, 22:05



- يميل تحالف أوبك+ نحو اعتماد زيادة طفيفة جديدة في إنتاج النفط خلال اجتماعها المقرر يوم الأحد، في وقت تزايد فيه الضغوط لتحقيق توازن بين دعم استقرار الأسعار والحفاظ على مصالح الدول الأعضاء. وتشير التقديرات إلى أن الزيادة المحتملة ستبلغ نحو 137 ألف برميل يومياً، وهي نفس الزيادة التي أقرها التحالف في اجتماعه السابق، ما يعكس حرص أوبك+ على الحفاظ على نهج تدريجي في إدارة الإمدادات.

ورغم الاتجاه العام نحو الزيادة المحدودة، فإن بعض الدول داخل أوبك+ تفضل تعليق أي رفع إضافي في الإنتاج، مبررة موقفها بالمخاوف من ضغوط السوق العالمية وتقلب الأسعار في ظل تباطؤ الطلب في آسيا وأوروبا. ومن المنتظر أن يشارك في الاجتماع ثمانية دول عبر الإنترنت، ما يؤكد الطابع العذر الذي تتعامل به أوبك في المرحلة الراهنة. يرى مراقبون أن خيار الزيادة المحدودة يمثل توازناً دقيقاً تسعى إليه أوبك+ بين الحفاظ على استقرار الأسواق ودعم موازنات الدول المنتجة التي تعتمد على عائدات النفط. كما أن نهج أوبك+ في إدارة الإمدادات خطوة يظهر التزام التحالف بالحفاظ على استدامة الأسعار دون الإضرار بمستويات الطلب العالمي.

وتأتي هذه التحركات في وقت يرافق فيه المستثمرون قرارات أوبك عن كثب، باعتبارها العامل الأكثر تأثيراً في توجهات السوق النفطية. ويرى بعض المحللين أن أي قرار غير متوقع من أوبك+ قد يؤدي إلى موجة جديدة من التقلبات في الأسعار، خصوصاً مع استمرار حالة الغموض الاقتصادي العالمي.

في المقابل، تشير تحليلات أخرى إلى أن سياسة التحالف الحالية تمنحه مرونة عالية في مواجهة التغيرات المفاجئة، سواء في الطلب أو في الأوضاع الجيوسياسية. فالحفاظ على وتيرة الزيادات الطفيفة يُعيّن الأسعار مستقرة ويفسر أن أوبك لا تزال اللاعب المحوري في ضبط إيقاع سوق الطاقة العالمية.

وتعكس مواقف أوبك+ الحالية إدراكاً عميقاً لتحديات المرحلة، خصوصاً مع اعتماد كثير من الاقتصادات على استقرار أسعار النفط لتجنب التضخم. ومن المتوقع أن يواصل أوبك+ استخدام أدواته المرنة في إدارة السوق، مع التركيز على التوازن بين الإنتاج والأسعار.

<https://sa.investing.com/news/economy-news/article-3033592>

8 - المكسيك والولايات المتحدة تمددان محادثات التجارة، كما تقول شينباوم

بعد مكالمة مع ترامب

Investing.com, تم النشر 27/10/2025, 18:39



-- أعلنت الرئيسة المكسيكية كلوديا شينباوم يوم الاثنين أن المكسيك والولايات المتحدة ستتمددان المفاوضات حول القضايا التجارية "لبعضة أسابيع أخرى" بعد محادثتها مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نهاية الأسبوع. وخلال مؤتمرها الصحفي الصباحي اليومي، كشفت شينباوم أنها تحدثت مع ترامب يوم السبت حول المسائل التجارية المعلقة بين البلدين.

وأشارت الرئيسة المكسيكية إلى أن البلدان بحاجة إلى وقت إضافي لمعالجة 54 حاجزاً تجاريًّا لا تزال غير محلولة. وتمتد هذه الحاجز عبر قطاعات التجارة والطاقة والزراعة - وهي جميع المجالات التي قدمت فيها واشنطن مطالب.

"سنمنحها بضعة أسابيع أخرى"، قالت شينباوم فيما يتعلق بالجدول الزمني لحل هذه القضايا التجارية بين الشريكين التجاريين المتجاورين.

<https://sa.investing.com/news/economy-news/article-3033592>

٩ - تقدم ونمو اقتصادي مستمر.. هل تتفوق بولندا على ألمانيا؟

آذير سوليفان، ٢٦٠١٢٥٢٠٢٥ أكتوبر

تواجه دول الاتحاد الأوروبي صعوبات في الوقت الحالي: ديون عالية ونمو ضعيف. هل هذا هو الحال في أوروبا بأكملها؟ لا! إذ ثبتت بولندا أن هناك وضع آخر مختلف. فكيف هو الحال في بولندا، وهل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتعلم منها؟

<https://p.dw.com/p/52Kee>

يتمتع الاقتصاد البولندي بدynamيكية وحيوية تمكّنه من الاستمرار في النمو بنسبة تتجاوز ما في الكثير من دول الاتحاد الأوروبي صورة من Mikolaj Barbanell/SOPA/ZUMA/picture alliance

تشهد اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي ركوداً بدرجات متفاوتة، لكن إحدى أكبر الدول الأعضاء في الاتحاد تسجل أرقاماً إيجابية: إنها بولندا. فمع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 3 بالمئة في عام 2024 تتفوق بولندا على معدل النمو على مستوى الاتحاد الأوروبي البالغ 1 بالمئة وعلى أكبر اقتصاديين في الاتحاد وهما فرنسا وألمانيا. حيث تسجل فرنسا معدل نمو يبلغ 1.2 بالمئة بينما عانت ألمانيا من انخفاض بنسبة 0.2 بالمئة.

كما أن مؤشرات العام الحالي تبعث على التفاؤل: فسجلت بولندا نمواً بنسبة 0.8 بالمئة في الربع الثاني وهو خامس أفضل معدل في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو حوالي 3.3 بالمئة هذا العام وقد يصل إلى 3 بالمئة العام المقبل. ولم يأت هذا النجاح بين عشية وضحاها: فمنذ انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 بلغ متوسط النمو السنوي حوالي 4 بالمئة.

يشهد سوق الأسهم ازدهارا وهناك ثقة في أن بولندا يمكن أن تتطور لتصبح واحدة من أقوى الاقتصادات وأكثرها ديناميكية في الاتحاد الأوروبي. وقالت كاتارزينا رزنترافسكا، كبيرة محللي الاقتصاد الكلي لأوروبا الوسطى والشرقية في مجموعة إرستي لـ DW: حققت بولندا أداء فوق المتوسط بشكل واضح خلال العقدين الماضيين. تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا أمر رائع."



كاتارزينا رزنترافسكا: بولندا هي مثال جيد على كيفية تحقيق التقدم والنمو динамичны в ظل أحزاب أو توجهات سياسية مختلفة صورة من Erste :

Group/Foto: Daniela Klemencic

الأهمية تعود للحجم

يقول جاكوب فونك كيركفارد من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي: إن نجاح بولندا ينعكس إلى حد ما في دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق الأخرى، لكن الحجم يمثل فارقا حاسما. ويضيف بأن "بولندا كبيرة.. لذلك فهي مهمة بالفعل على مستوى الاتحاد الأوروبي سواء من الناحية السياسية أو من حيث الشغل الاقتصادي".

يبلغ عدد سكان بولندا 37 مليون نسمة مما يجعلها خامس أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان. ويعتبر اقتصادها الآن في المرتبة 20 تقريبا بين أكبر اقتصادات العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي. ومع تزايد وزنها الاقتصادي تزداد أيضا أهميتها الاستراتيجية والجيوبوليسية.

في السنوات الأخيرة زادت البلاد نفقاتها الدفاعية بشكل كبير، وتبلغ حاليا حوالي 4,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. يُخصص جزء كبير من الإنفاق الدفاعي للطلبات الخارجية وليس للإنتاج المحلي. وحسب رزنترافسكا فإن نمو بولندا مدحوم بالاستهلاك الخاص في البلاد أكثر من الصادرات: "إنه ركيزة النمو". وهذا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع الأجور الحقيقة في الوقت نفسه.

وبالتالي فإن البلاد محمية بشكل جيد نسبيا من الصدمات الخارجية. وفي حالة حدوث ركود عالمي فإن الاقتصادات الصغيرة الموجهة للتصدير هي أول من يتاثر بالطبع. لكن في الاقتصاد البولندي المغلق نسبيا يظل الاستهلاك قويا.

الاندماج الأوروبي

إذن ما الذي فعلته بولندا بشكل صحيح؟ ترى رزينتارزفسكا أن الاندماج الناجح في الاتحاد الأوروبي وخلف شمال الأطلسي ومنطقة شنغن ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو مفتاح النجاح. وتقول "إذا نظرنا إلى مفهوم التكامل بشكل عام فإن بولندا قد نجحت فعلاً". ورغم أنها لم تنضم إلى منطقة اليورو، إلا أنها تستفيد من تمويلات الاتحاد الأوروبي السخية منذ انضمامها في عام 2004. "لا يمكننا إنكار أن الوصول إلى الأموال الأوروبية كان هائلاً وهو عامل مهم للنمو".

يواافق كيركفارد على ذلك ويقول إن بولندا "استخدمت أموال الاتحاد الأوروبي لتحسين البنية التحتية بشكل كبير. لقد قضوا تماماً على الفساد الذي كان منتشرًا خلال سنوات الحكم الشيوعي. لقد نجحوا في خلق بيئة تجارية جذابة، كما أن القوى العاملة لديهم جيدة التعليم بشكل عام. بولندا هي مثال نموذجي على الاندماج الناجح في الاتحاد الأوروبي."



عدم وجود إجماع بشأن أوروبا والخلاف في موقف رئيس الدولة والحكومة، لا ينعكس على الاقتصاد البولندي ولا يؤثر على نموه بصورة من : Kacper Pempel/REUTERS

الانقسام السياسي يهدد أموال الاتحاد الأوروبي لكن هناك عوامل عكسية. على مدى العقددين الماضيين انقسمت بولندا سياسياً بين كتلة يمينية كبيرة بقيادة حزب "القانون والعدالة" الشعبي وكتلة ليبرالية من يسار الوسط بقيادة التحالف المدني لرئيس الوزراء دونالد توسك.

تحالف توسك أكثر ودية تجاه الاتحاد الأوروبي واعتبر فوز كتلته في الانتخابات البرلمانية لعام 2023 مفيضاً في تأمين أموال الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل لبولندا، حيث دخل حزب "القانون والعدالة" في نزاعات متكررة مع بروكسل حول استقلال القضاء خلال فترة ولايته.

ويُنظر إلى فوز كارول نافروتسكي في الانتخابات الرئاسية لعام 2025 وهو مستقل متشكك في الاتحاد الأوروبي مدعوم من حزب "القانون والعدالة" على أنه قد يضر بعلاقات بولندا مع الاتحاد الأوروبي.

وبعد أسابيع قليلة من توليه منصبه في عام 2023 تمكّن رئيس الوزراء توسيك من إقناع المفوضية الأوروبية بإطلاق 137 مليار يورو من التمويل، بشرط أن يعيد نظام القضاء البولندي إلى التوافق مع معايير وقواعد الاتحاد الأوروبي. لكن محاولاته للنظر في إمكانية عزل القضاة الذين عينوا خلال فترة حكم حزب "القانون والعدالة" تضعه في صراع مباشر مع رئيس الدولة نافروتسكي.

تؤكد رزنترافسكا أن بولندا حققت تقدما اقتصاديا على الرغم من انقسامها السياسي بين الكتلتين. وتقول إن "بولندا هي مثال جيد على كيفية تحقيق التقدم والنمو الديني في ظل أحزاب أو توجهات سياسية مختلفة، سواء كانت محافظة أو ليبرالية".



تجمع ألمانيا وبولندا حدود مشتركة، لكنهما نادراً ما تتفقان في سياساتهما الأوروبية صورة من IPON/IMAGO : التفوق على ألمانيا؟

قد تكون النفقات الاجتماعية الإضافية مثل إعانة الأطفال التي أدخلها حزب "القانون والعدالة" مفيدة وساهمت في تحفيز الاقتصاد. لكنها تشير أيضاً إلى أن النفقات الإضافية المرتبطة بزيادة الإنفاق الدفاعي وخدمة التضخم بعد الوباء، قد ساهمت في توتر الوضع المالي في بولندا.

وبحسب خطط وزير المالية البولندي أندريه دومانسكي الأخيرة سيبلغ العجز في الميزانية البولندية 6,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026. ويوضح رافال بينيكي، كبير الاقتصاديين في ING في بولندا أن وكالات التصنيف والمستثمرين لا يشعرون بأي قلق بسبب معدل النمو القوي في بولندا. ومع ذلك يرى أن البلاد بحاجة إلى "خطوة ميزانية مقنعة لتعزيز الثقة".

"بولندا ستضطر إلى مواجهة هذا التحدي"، تقول رزنترافسكا. وتضيف "سيطلب الأمر ضبط الميزانية واتخاذ تدابير تقشفية، وهذا بالطبع قد يبطئ النمو".

لکنها تؤکد أن الثقة الحالية لها ما يبررها، إذ أن "انخفاض معدل البطالة وثقة المستهلكين، وقبل كل شيء الإنتاجية العالمية، كل ذلك يساهم في الأجواء الإيجابية العامة والأداء الاقتصادي".

يشارك كيركفارد هذا الرأي ويعتقد أن بولندا يمكن أن تعلم بقية دول الاتحاد الأوروبي الكثير عن الديناميكية الاقتصادية والمرونة. "كان هناك وقت كانت فيه مشيغان وما يعرف اليوم بحزام الصداً في الولايات المتحدة هي الجزء المهيمن اقتصادياً في الاقتصاد الأمريكي"، كما يقول، ويضيف "لم يعد هذا هو الحال الآن. ولكن إذا افترضنا أن ألمانيا غير قادرة على إجراء إصلاحات وأن بولندا ستستمر في العمل كما فعلت منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي قبل 20 عاماً، فإنها ستتفوق في نهاية المطاف على دول مثل ألمانيا التي قد تصبح نوعاً من حزام الصداً الأوروبي."

أعده للعربية: م.أ.م، تحرير: عارف جابو

<https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%88%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/a-74437736>

10 - Postęp i ciągły wzrost gospodarczy. Czy Polska wyprzedza Niemcy?

Arthur Sullivan, 26 października 2025/10/26 października 2025 r

Kraje UE borykają się obecnie z trudnościami: wysokim zadłużeniem i słabym wzrostem. Czy tak jest w całej Europie? Nie! Polska udowadnia, że jest inna sytuacja. Jak jest w Polsce i czy UE może się z tego czegoś nauczyć?

<https://p.dw.com/p/52Kee>

Polska gospodarka jest dynamiczna i dynamiczna, co pozwala jej na dalszy rozwój w tempie wyższym niż w wielu krajach UEFoto: Mikołaj Barbanell/SOPA/ZUMA/picture alliance

Gospodarki krajów UE w różnym stopniu się cofają, ale jedno z największych państw członkowskich UE odnotowuje dodatnie liczby: Polska.

Przy wzroście PKB o blisko 3 proc. w 2024 r. Polska wyprzedza tempo wzrostu UE

1 proc. i na dwie największe gospodarki bloku, Francję i Niemcy. Francja odnotowała wzrost na poziomie 1,2 proc., podczas gdy Niemcy odnotowały spadek o 0,2 proc.

Optymizmem napawają również tegoroczne wskaźniki: Polska urosła w drugim kwartale o 0,8 proc., co jest piątym najlepszym wynikiem w Unii Europejskiej. Oczekuje się, że wzrost wyniesie w tym roku około 3,3 proc., a w przyszłym może osiągnąć 3 proc. Sukces ten nie przyszedł z dnia na dzień: od czasu przystąpienia Polski do Unii Europejskiej w 2004 r. roczny wzrost wynosi średnio około 4 proc.

Giełda przeżywa boom i istnieje przekonanie, że Polska może stać się jedną z najsilniejszych i najbardziej dynamicznych gospodarek w UE. Katarzyna Reztarzewska, starszy analityk makroekonomiczny na Europę Środkową i Wschodnią w Ersti Group, powiedziała DW: "W ciągu ostatnich dwóch dekad Polska wyraźnie osiągała ponadprzeciętne wyniki. Realny PKB podwoił się i to jest wspaniałe".



Katarzyna Rzintarzewska: Polska jest dobrym przykładem na to, jak osiągać dynamiczny postęp i wzrost w ramach różnych partii politycznych czy orientacjiPhoto by: Erste Group/Foto: Daniela Klemencic

Znaczenie sprawadza się do rozmiaru

Jakob Funk Kierkegaard z Peterson Institute for International Economics twierdzi, że sukces Polski jest w pewnym stopniu odzwierciedlony w innych krajach Europy Wschodniej i bałtyckich, ale kluczową różnicą jest wielkość.

"Polska jest duża. Jest to więc bardzo ważne na szczeblu UE, zarówno pod względem politycznym, jak i gospodarczym".

Polska liczy 37 milionów mieszkańców, co czyni ją piątym najbardziej zaludnionym krajem w Unii Europejskiej. Jej gospodarka jest obecnie prawie 20. co do wielkości na świecie pod względem PKB. Wraz ze wzrostem jej znaczenia gospodarczego rośnie jej znaczenie strategiczne i geopolityczne.

W ostatnich latach kraj ten znacznie zwiększył wydatki na obronność, wynoszące obecnie około 4,5 proc. PKB. Duża część wydatków na obronność jest przeznaczana na popyt zewnętrzny, a nie na produkcję krajową. Zdaniem Razintarzewskiej wzrost Polski jest bardziej wspierany przez konsumpcję własną niż przez eksport: "To jest filar wzrostu". Prowadzi to do niskiej stopy bezrobocia przy jednoczesnym wzroście płac realnych.

Kraj ten jest więc stosunkowo dobrze chroniony przed wstrząsami zewnętrznymi. "W przypadku globalnej recesji w pierwszej kolejności dotknięte są oczywiście małe gospodarki zorientowane na eksport. Ale w stosunkowo zamkniętej gospodarce Polski konsumpcja pozostaje silna".

Integracja europejska

Kluczem do sukcesu jest udana integracja z Unią Europejską, NATO, strefą Schengen i OECD – mówi Rzintarzewska. – Jeśli spojrzymy na koncepcję integracji w ogóle, to Polska już odniósła sukces – mówi. Chociaż Polska nie przystąpiła do strefy euro, od czasu przystąpienia do niej w 2004 r. korzysta z hojnych funduszy unijnych. "Nie możemy zaprzeczyć, że dostęp do funduszy europejskich jest ogromny i jest ważnym czynnikiem wzrostu" - powiedział.

Kierkegaard zgadza się z tym i mówi, że Polska "wykorzystała fundusze unijne do znacznej poprawy infrastruktury. Całkowicie wykorzenili korupcję,

która szerzyła się w latach rządów komunistycznych. Udało im się stworzyć atrakcyjne środowisko biznesowe, a ich pracownicy są na ogół dobrze wykształceni. Polska jest typowym przykładem udanej integracji z Unią Europejską".



Brak konsensusu w sprawie Europy i spór o głowę państwa i rządu nie odbija się na polskiej gospodarce i nie wpływa na wzrost gospodarczy
Photo by: Kacper Pempel/REUTERS

Podziały polityczne zagrażają funduszom UE

Są jednak czynniki przeciwnie. W ciągu ostatnich dwóch dekad Polska była politycznie podzielona na duży blok prawicowy kierowany przez populistyczną partię PiS i centrolewicowy blok liberalny kierowany przez Sojusz Obywatelski premiera Donalda Tuska.

Sojusz Tuska jest bardziej przyjazny UE, a zwycięstwo jego bloku w wyborach parlamentarnych w 2023 r. było postrzegane jako korzystne dla zabezpieczenia środków unijnych dla Polski w dłuższej perspektywie, gdyż za jego kadencji PiSC była uwikłana w częste spory z Brukselą o niezależność sądownictwa.

Zwycięstwo Karola Nawrońskiego, sceptycznie nastawionego do UE niezależnego kandydata, wspieranego przez PiS, jest postrzegane jako potencjalnie szkodzące relacjom Polski z UE.

Kilka tygodni po objęciu urzędu w 2023 r. premierowi Tuskowi udało się przekonać Komisję Europejską do uruchomienia 137 mld euro finansowania, pod warunkiem, że przywróci polski system sądownictwa do unijnych standardów i zasad. Jednak jego próby rozważenia możliwości odwołania

sędziów powołanych za rządów PiSa postawiły go w bezpośrednim konflikcie z prezydentem Nawrotskim.

Reztarzewska mówi, że Polska poczyniła postępy gospodarcze pomimo politycznego podziału między dwoma blokami. "Polska jest dobrym przykładem tego, jak postęp i dynamiczny wzrost można osiągnąć pod różnymi partiami i orientacjami politycznymi, zarówno konserwatywnymi, jak i liberalnymi" – mówi.



Niemcy i Polska mają wspólne granice, ale rzadko zgadzają się co do polityki europejskiej Foto: IPON/IMAGO

Pokonać Niemcy?

Dodatkowe wydatki socjalne, takie jak zasiłek rodzinny PiS, mogą być korzystne i pomogły pobudzić gospodarkę. Ale sugeruje to również, że dodatkowe wydatki związane ze zwiększoną wydatkami na obronność i postpandemicznym szokiem inflacyjnym przyczyniły się do napiętej sytuacji finansowej w Polsce.

Zgodnie z najnowszymi planami ministra finansów Andrzeja Domańskiego, deficyt budżetowy Polski w 2026 r. wyniesie 6,5 proc. PKB. Rafael Benecki, główny ekonomista ING ds. Polski, wyjaśnia, że agencje ratingowe i inwestorzy nie są zaniepokojeni silnym tempem wzrostu gospodarczego w Polsce. Uważa jednak, że kraj potrzebuje "przekonującego planu budżetowego, aby zwiększyć zaufanie".

"Polska będzie musiała zmierzyć się z tym wyzwaniem" – mówi Rzintarzewska. "Będzie to wymagało dostosowania budżetu i środków oszczędnościowych, co oczywiście może spowolnić wzrost". Podkreśla jednak, że obecne zaufanie jest uzasadnione, ponieważ "niskie bezrobocie,

zaufanie konsumentów, a przede wszystkim wysoka produktywność – wszystko to składa się na ogólnie pozytywną atmosferę i wyniki gospodarcze".

Kierkegaard podziela ten pogląd i uważa, że Polska Reszta UE może wiele nauczyć o dynamice gospodarczej i odporności. "Był czas, kiedy była Michigan To, co w Stanach Zjednoczonych jest dziś znane jako pas rdzy, jest ekonomicznie dominującą częścią amerykańskiej gospodarki" – mówi, dodając: "Teraz już tak nie jest. Ale jeśli założymy, że Niemcy Nie będąc w stanie przeprowadzić reform i mając pewność, że Polska będzie nadal funkcjonować tak, jak funkcjonowała od czasu przystąpienia do Unii Europejskiej 20 lat temu, w końcu wyprzedzi takie kraje jak Niemcy, które mogą stać się swoistym europejskim pasem rdzy".

Przygotowane dla języka arabskiego: M.A.M., Opracowanie: Aref Gabbou

<https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%88%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/a-74437736>

11 - «جولدمان ساكس» تكشف أسماء أكبر 30 اقتصاد في العالم بحلول 2075..الصين ستتفوق على أمريكا وأوروبا ستتراجع ومفاجأة لمصر بواسطة Fintech Gate في أكتوبر 24, 2025، فنتيك جيت: وكالات



توقع تقرير حديث صادر عن بنك الاستثمار الأمريكي «جولدمان ساكس» أن تحتل الصين والهند والولايات المتحدة المراتب الثلاث الأولى عالمياً ضمن قائمة أكبر اقتصادات

العالم بحلول عام 2075، مع صعود لافت لعدد من الاقتصادات الناشئة في آسيا

وإفريقيا، من بينها مصر ونيجيريا وباكستان.

وفقاً لتقديرات البنك، سبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين نحو 57 تريليون دولار،

تليها الهند بـ 52.5 تريليون دولار، ثم الولايات المتحدة بـ 51.5 تريليون دولار. أما إندونيسيا

فستأتي في المركز الرابع بنحو 13.7 تريليون دولار، تليها نيجيريا بـ 13.1 تريليون دولار، ثم

باكستان بـ 12.3 تريليون دولار.

وفي مفاجأة لافتة، جاءت مصر في المرتبة السابعة عالمياً، متقدمة على اقتصادات

كبير مثل ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة، مع توقعات بأن يصل ناتجها المحلي الإجمالي

إلى 10.4 تريليون دولار بحلول عام 2075، ما يعكس النمو المتوقع في عدد السكان وتتوسع

القاعدة الإنتاجية والاستثمارية في الدولة.

كما شملت قائمة أكبر 15 اقتصاداً في العالم كلاً من البرازيل (8.7 تريليون دولار)،

ألمانيا (8.1 تريليون دولار)، المكسيك والمملكة المتحدة (7.6 تريليون دولار لكل منها)،

اليابان (7.5 تريليون دولار)، روسيا (6.9 تريليون دولار)، الفلبين (6.6 تريليون دولار)،

فرنسا (6.5 تريليون دولار)، وبنغلاديش (6.3 تريليون دولار).

كما ضمت القائمة المتداة حتى المركز الثلاثين دولاً أخرى من بينها إثيوبيا (6.2

تريليون دولار)، السعودية (6.1 تريليون دولار)، كندا وتركيا (5.2 تريليون دولار لكل

منهما)، وأستراليا (4.3 تريليون دولار).

ويُظهر التقرير تحولاً جذرياً في موازين القوة الاقتصادية العالمية خلال العقود

الخمسة المقبلة، مع تقدم الاقتصادات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية على

نظيراتها التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية، نتيجة لتسارع معدلات التنمية والتتوسع

الصناعي والتكنولوجي في آسيا وإفريقيا.

<https://fintechgate.net/2025/10/24/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%83%D8%B3-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-30-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF>

12 - زلزال في عالم المال.. زوكربيرغ يخسر 25 مليار دولار في ساعات



، رضا أبوالعينين، الجمعة، 31/10/2025



شهدت أسهم شركة ميتا هبوطاً حاداً يوم أمس الخميس، ما أدى إلى انخفاض صافي ثروة مؤسسها ورئيسها التنفيذي مارك زوكربيرغ بنحو 25 مليار دولار، ليصبح بذلك الخامس أغنى شخص في العالم، بعد أن تجاوزت الخسائر اليومية للشركة التوقعات واعتبرت الأكبر منذ عام 2022.

تراجع سهم ميتا بنسبة 12.3% ليغلق عند نحو 658.50 دولاراً، وهو أكبر انخفاض يومي منذ تراجع السهم بنسبة 24.5% في أكتوبر 2022. يأتي هذا الهبوط بعد إعلان الشركة عن أرباح الربع الثالث، والتي جاءت أقل بكثير من توقعات وول ستريت، متاثرة بفرض ضريبة لمرة واحدة قدرها 15.9 مليار دولار نتيجة قانون One Big Beautiful Bill للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وفقاً لما نشرته فوربس.

وأعلنت ميتا أن أرباح السهم بلغت 1.05 دولار فقط، مقارنة بتوقعات المحللين التي كانت 6.72 دولارات، رغم تحقيق إيرادات بلغت 51.2 مليار دولار، متباينة التقديرات البالغة 49.5 مليار دولار. ورغم ذلك، قالت الشركة إن أرباحها كانت لتفوق التوقعات لولا الضريبة المفروضة، حيث كانت تتوقع أن تصل أرباح السهم إلى 7.25 دولارات. كما رفعت ميتا توقعاتها للإنفاق الرأسمالي من 66-72 مليار دولار إلى 70-72 مليار دولار، مؤكدة استعدادها لمواجهة التغيرات التقنية الكبرى مع وصول الذكاء الفائق. وقال زوكربيرغ إن الشركة ستكون في موقع مثالي للاستفادة من "تحول جذري في العديد من الفرص الكبيرة".

على صعيد وحدات الشركة، سجلت "رياليتي لايز"، المسؤولة عن تطوير نظارات الواقع الافتراضي والنظارات الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي بالشراكة مع Ray-Ban وOakley، خسارة تشغيلية بلغت 4.4 مليارات دولار بعد تحقيق إيرادات 470 مليون

دولار، متباوزة توقعات وول ستريت التي كانت تشير إلى خسارة قدرها 5.1 مليارات دولار مقابل 316 مليون دولار إيرادات.

ويأتي هذا التراجع بعد عام شهد ارتفاع أسهم ميتا بنسبة 10% رغم التحديات، مع استمرار استثمارات الشركة في الذكاء الاصطناعي. واستثمرت ميتا هذا العام 14.3 مليار دولار في شركة Scale AI لتوظيف مؤسسها ألكسندر وانغ لقيادة مبادرة Superintelligence Labs.

كما أبرمت الشركة عدة صفقات ساحبة لتعزيز بنيتها التحتية للذكاء الاصطناعي، أبرزها صفقة مع جوجل بقيمة 10 مليارات دولار لمدة ست سنوات.

وبحسب تقديرات فوربس، انخفضت مكانة زوكربيرغ من المركز الثالث إلى الخامس عالمياً، بعد جيف بيزوس مؤسس أمازون بـ 328.3 مليار دولار ولاري بيدج مؤسس جوجل بـ 236.3 مليار دولار، بينما لا يزال إيلون ماسك أغنى شخص في العالم بـ 490.8 مليار دولار، يليه لاري إيلسون من أوراكل بـ 314.7 مليار دولار.

تأتي هذه التطورات وسط ترقب الأسواق لإعلان نتائج أرباح شركات التكنولوجيا الكبرى الأخرى خلال ساعات، في حين ستتصدر انفديدا تقريرها الربع سنوي في 19 نوفمبر، في خطوة قد تؤثر على مسار أسهم قطاع التكنولوجيا بشكل عام.

<https://www.albayan.ae/economy/money/789527>

13 - البنك الدولي يفجر مفاجأة بشأن الذهب والفضة.. الارتفاعات ستتوقف

في هذا الوقت!

31/10/2025, 18:20، المؤلف عبد الله مشلب، تم النشر Investing.com

© Reuters.

- من المتوقع أن يواصل سوق الذهب رحلته نحو مستويات قياسية جديدة، إلا أن المحللين في البنك الدولي ينصحون المستثمرين بعدم المبالغة في توقعاتهم، إذ تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الأسعار ستترتفع بنسبة 5% فقط في عام 2026، وهو ما يمثل تباطؤاً حاداً مقارنة بصعود هذا العام الذي تجاوز 50%.

وفي تقريرها المحدث لتوقعات السلع الأساسية، تتوقع المؤسسة أن يبلغ متوسط سعر الذهب نحو 3,575 دولاراً للأوقية في عام 2026. كما تشير التقديرات إلى أن متوسط سعر **الفضة** سيصل إلى 41 دولاراً للأوقية في العام نفسه، أي بزيادة قدرها 7.9% مقارنة بمتوسط الأسعار الحالي.

غير أن موجة الارتفاع في أسعار الذهب والفضة قد تتوقف بحلول عام 2027، حيث يتوقع البنك الدولي أن يتراجع متوسط سعر الذهب إلى نحو 3,375 دولاراً للأوقية، بانخفاض يزيد على 5% عن العام السابق، بينما قد تهبط أسعار الفضة إلى 37 دولاراً للأوقية، أي بانخفاض يقارب 10%.

في ظل توقعات البنك الدولي بتباطؤ صعود الذهب والفضة عام 2026، تبرز الحاجة لأدوات تحليل دقيقة. Investing Pro المتاحة الآن بالكامل باللغة العربية تمنحك ميزة WarrenAI لتحليل البيانات المباشرة، مما يمكنك من تقييم التوقعات الرسمية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تقوية الاستثمار في المعادن النفيسة.

عوامل الصعود التاريخي للذهب

يرى محللو البنك الدولي أن الارتفاع الكبير في الأشهر الأخيرة جاء مدفوعاً بزيادة الطلب الاستثماري، نتيجة مزيج من التوترات الجيوسياسية والمخاوف الاقتصادية العامة، إلى جانب حالة عدم اليقين في السياسات المالية والنقدية، فضلاً عن ضعف الدولار الأمريكي وتخفيف السياسة النقدية من جانب الاحتياطي الفيدرالي.

وأشار التقرير إلى أن أسعار الذهب مرشحة للارتفاع بنسبة 42% خلال عام 2025 على أساس سنوي، وهو ما يعود إلى الأذهان الطفرة الكبرى في عامي 1979 و1980 حينما تضاعفت الأسعار تقريباً في ظل موجة تصخم أمريكية قوية وصدمات في أسعار النفط وتراجع الدولار وتوترات سياسية عالمية. لكن هذه المرة تختلف الظروف، فالتضخم واضطرابات أسواق الطاقة أقل حدة، في حين أن سمة المرحلة الحالية هي وتيرة مشتريات البنوك المركزية غير المسبوقة.

ورغم التوقعات بحدوث بعض الضغوط البيعية على الذهب في عام 2027، إلا أن البنك الدولي يرى أن السوق بصدق ترسیخ مستوى مرتفع جديد للأسعار، ما يشير إلى أن المعادن الأصفر قد يستقر عند قاعدة قوية حتى بعد التراجع النسبي.

الفضة بين الاستثمار والصناعة: يؤكد البنك الدولي أن أسعار الذهب ستظل في عام 2026 أعلى بنسبة 180% مقارنة بمتوسط أسعار الفترة بين 2015 و2019، وهو ما يعكس مدى التحول البيكلي في السوق.

وفي الوقت نفسه، تبدو المؤسسة أكثر تفاولاً تجاه الفضة في العام المقبل، إذ يتوقع أن تواصل الأسعار ارتفاعها بفضل الطلب الاستثماري والصناعي المتزايد معاً. وتوضح أن الفضة ستستفيد من دورها المزدوج كأصل آمن من جهة، وكعنصر أساسي في قطاعات سريعة النمو مثل الطاقة المتجدد وصناعة أشباه الموصلات من جهة أخرى. كما يشير التقرير إلى أن هذا النمو في الطلب الصناعي على الفضة قد يمنحها دفعه إضافية، تجعلها أكثر استقراراً من الذهب في حال تباطؤات وتيرة الاستثمارات في الأصول الآمنة.

مخاطر متناقضة في الأفق

ورغم النظرة الحذرية للبنك الدولي، حذر المحللون من احتمالية وجود مخاطر صعودية لتوقعاتهم. فإذا تجددت التوترات الجيوسياسية أو تفاقمت النزاعات التجارية وارتفعت الرسوم الجمركية، فقد يؤدي ذلك إلى تدفق إضافي نحو الأصول الآمنة، ما قد يدفع بأسعار الذهب والفضة إلى مستويات تفوق التقديرات الحالية. كما أن حدوث تقلبات مالية غير متوقعة في الأسواق العالمية يمكن أن يعزز الطلب على المعادن النفيسة بوصفها ملاذاً آمناً للمستثمرين.

لكن في المقابل، فإن انحسار التوترات السياسية وتشديد السياسات النقدية قد يضغطان على الطلبين الاستثماري والاحترازي معاً، مما قد يدفع أسعار الذهب والفضة إلى التراجع بشكل تدريجي في نهاية الدورة الحالية للارتفاع.

<https://sa.investing.com/news/commodities-news/article-3041184>

14 - أشهر 6 محالين في التاريخ.. قصص هرّت العالم المالي

وائل زكي | الأحد، 9/11/2025 8:50 م

في عالم تُقاس فيه القوة بالأرقام، تصبح الثقة سلعة لا تقل قيمة عن المال نفسه، ولحظة ضعف ثقة واحدة تكفي لهدم إمبراطوريات اقتصادية بأكملها. من مالك يعد

بعوائد ثابتة، إلى أرباح تُعلن في بيانات الربحية، إلى أسواقٍ تترتب عليها توقعات ملايين المستثمرين، هنا تتقاطع الأطماع مع الثغرات، وتحتول وعود الكسب السريع إلى سرقات ب مليارات الدولارات.

وفي عالم المال تتقدم الجرائم المالية أحياناً أسرع من أعظم الاكتشافات، ومع التطور التكنولوجي أصبح الوصول إلى المعلومات أسهل، بينما تستمر عمليات الاحتيال بوتيرة متزايدة. عبر التاريخ، برع بعض الأفراد في استغلال الثقة وسذاجة الآخرين لتحقيق ثروات هائلة، وهنا نسلط الضوء على أشهر ستة محتالين ماليين في التاريخ وقصصهم المذهلة، وفق تقرير موقع "soysentine".

إليزابيث بيجل



إليزابيث بيغلي، الكندية الذكية، واسمها الحقيقي كاسي تشادويك، استخدمت اسمها كقطاء ل GAMERATHS الاحتيالية المدهشة. في عام 1891، برأت المحكمة إليزابيث من تهمة الاحتيال بعد أن ادعت الجنون، لكنها لم تتوقف عند هذا الحد، بل طورت مهاراتها لتصبح واحدة من أشهر المحتالات الماليين في التاريخ.

تزوجت بيغلي طبيباً يدعى تشادويك عام 1857، وبدأت مسيرتها في استغلال سذاجة البنوك ببراعة. انتحلت صفة ابنة المليونير الشهير أندرؤ كارنيغي، مزيفة توقيعات وأوراق مالية باسم والدتها المزيف، مما مكّنها من الحصول على ما بين 10 و20 مليون دولار أمريكي من البنوك في تلك الحقبة.

ساعدتها لقب كارنيغي في تعزيز مصداقيتها أمام المؤسسات المالية، وفي وقت لم تكن فيه هناك أي أنظمة للتحقق من الهوية أو مراقبة المعاملات، تمكّنت بيغلي من تنفيذ عملياتها دون أي صعوبة.

كارلو بونزي



المحتال الإيطالي كارلو بونزي يُعرف بأنه مبتكر أحد أكبر نماذج الاحتيال المالي في التاريخ، المعروف باسم مخطط بونزي. في أوائل القرن العشرين، انتقل بونزي إلى الولايات المتحدة مؤمناً بقدرته على تحقيق ثروة سريعة، مستفيداً من ذكائه ودهائه لإيهام المستثمرين بنظام استثماري يبدو قانونياً وشفافاً، يستند إلى شراء وبيع قسائم بريدية دولية.

كانت الفكرة بسيطة لكنها خطيرة وهي جذب أموال المستثمرين الجدد لدفع فوائد مزعومة للمستثمرين القدامى، دون أي استثمار حقيقي.

مع مرور الوقت، تحول المخطط إلى كرة ثلجية لا يمكن السيطرة عليها، وانهارت بسرعة، تاركاً المستثمرين دون أي عائد. وقع ضحايا من رجال أعمال مشهورين وأعضاء من المجتمع في هذا الفخ، حتى انتهى المطاف ببونزي في السجن بهم الاحتيال وغسيل الأموال.

يُقدر إجمالي الأموال التي استولى عليها بونزي بحوالي 15 مليون دولار آنذاك، أي ما يعادل نحو 250 مليون دولار اليوم بعد تعديل التضخم. تُعد تجربة بونزي مثالاً صارخًا على قاعدة مالية أساسية، ما يbedo جيداً للدرجة يصعب تصديقها غالباً ما يكون عملية احتيال، ويزد مدّ أهمية الفحص والتحقق قبل الانخراط في أي فرصة استثمارية.

فرديناند ديمارا



فرديناند ديمارا كان عبقياً في انتقام الهويات و Ashton بلقب "المحتال الأعظم"، متسللاً بين أدوار مختلفة من جندي إلى طبيب وجراح بحري، مخداع الجميع بمهاراته العالية في التمثيل وإقناع الآخرين. لم تكن حيلته تقتصر على سرقة الأموال فحسب،

بل امتدت لتغيير حياة من حوله بمعلومات مزيفة وهويات مختلفة. يقدر أن احتيالاته جلبت له ملايين الدولارات عبر انتقال أدوار مهنية مدفوعة الأجر، رغم صعوبة تحديد المبلغ بدقة.

فرانك أباغنيل



بدأ أباغنيل مسيرته الاحتيالية في سن 16 عاماً، مستخدماً شيكات مزورة وهويات متعددة، وتمكن من سرقة حوالي 2.5 مليون دولار. تنقل بين أدوار طيار، معلم، محامٍ، طبيب، ونجح في خداع البنوك لسنوات.

وّقعت هذه العملية الاحتيالية الدولية في سبعينيات القرن العشرين، حين استخدم فرانك أباغنيل، الذي لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، أسلوب سرقة الهوية ليتمكن من سرقة نحو 2.5 مليون دولار عبر شيكاته الاحتيالية.

خلال خمس سنوات، تنقل أباغنيل بين هويات متعددة، شملت كونه طياراً، معلماً، محامياً، طبيباً وغير ذلك، وقام بتعديل شيكات من حسابه المكشوف ووضعها ضمن وثائق صحيحة لخداع البنوك وكسب أموال "سهلة".

أصبحت قصته عالمية بعد تحويلها إلى فيلم سبليبرغ الشهير "أمسكني إن استطعت"، حيث جسد ليوناردو دي كابريو شخصية هذا المحтал الشهير.

بعد إطلاق سراحه من السجن، تعاون أباغنيل مع مكتب التحقيقات الفيدرالي لتحديد أساليب المحتالين الآخرين ومكافحة الاحتيال المالي، مؤسساً شركته الاستشارية الخاصة **Abagnale & Associates** التي تركز على الوقاية من الاحتيال وتعليم المؤسسات المالية كيفية حماية نفسها.

برنارد مادوف



كان برنارد مادوف رجل أعمال مشهورا في الولايات المتحدة، لكن خلف مسيرته المهنية الناجحة اختبأت سلسلة من الخداع والتلاعبات التي تحولت في النهاية إلى أكبر عملية احتيال مالي عرفها التاريخ الحديث.

نفذ مادوف أكبر عملية احتيال مالي في التاريخ الحديث، مستغلاً الأموال الجديدة لدفع فوائد مزعومة للمستثمرين القدامي، منحا الجميع وهم النجاح والثقة. انتهت العملية في 2008، وكشفت عن حجم الخسائر المقدر بحوالي 65 مليار دولار، ما يجعلها الأكبر على الإطلاق، مسلطه الضوء على هشاشة الرقابة المالية وضرورة حماية المستثمرين.

شملت عملية مادوف استقطاب مستثمرين مزعومين بوعود بعوائد ثابتة وجذابة. استغل مادوف سمعته واعتباره محل ثقة، ليقنع علماهه باستثمار أموالهم في صندوقه الاستثماري، دون أن يعلموا أنه كان يحول هذه الأموال لدفع فوائد للمستثمرين القدامي، في نموذج شبيه بالتسويق الهرمي أو متعدد المستويات، مما خلق وهم النجاح والثروة المستمرة.

انهار هذا الوهم بشكل كامل في عام 2008، عندما اعترف مادوف بجريمته وتم القبض عليه، ليكشف عن حجم الخسائر الضخيم الذي ألحقه بالمستثمرين والقطاع المالي بأسره.

نيك ليسون



لقد كانت هذه واحدة من أكبر فضائح الاحتيال في العصر الحديث، في تسعينيات القرن العشرين، أصبح نيك ليسون، شاب بريطاني في العشرين من عمره، محوريا في

أحداث هرّت عالم المال. ليسون بدأ مسيرته المهنية في بنك كوتيس للخدمات المصرفية الخاصة، ثم انتقل إلى مورجان ستانلي، قبل أن ينضم في عام 1989 إلى بنك بارينغز، أحد أقدم البنوك التجارية في المملكة المتحدة.

في بارينغ، واجه ليسون تحديات شخصية ومهنية دفعت الأمور إلى الانزلاق نحو كارثة. فقد بدأ التداول في أسواق العقود الآجلة دون الترخيص اللازم، وهو ما كان يُعد أول وأكبر خطأ ارتكبه. ومع ذلك، وبفضل خبرته التي امتدت عامين في هذا القطاع، كلفه البنك بإدارة النشاط التجاري، الذي سرعان ما أُسفر عن خسائر تجاوزت 1.4 مليار دولار.

للتحطيم على خطأ زميله الذي باع عقوداً بدل شرائها، أنشأ ليسون حساباً سرياً باسم 88888 لإخفاء الخسائر وحماية زميله. لكنها سرعان ما تحولت إلى ملاذ دائماً لإخفاء أي عجز في عملياته.

وبحلول نهاية عام 1992، وصلت الخسائر إلى مليوني جنيه إسترليني، وفي محاولته المستمرة لاستعادة الأموال، بدأ تنفيذ صفقات محفوفة بالمخاطر، مما زاد الوضع سوءاً بشكل غير مسبوق.

عندما أدرك ليسون حجم الكارثة، كان الأوان قد فات. غادر المكتب تاركاً رسالة كتب عليها ببساطة: "آسف". أدى هذا إلى إعلان إفلاس بنك بارينغ، وبيع أصوله إلى بنك ING مقابل جنيه إسترليني واحد فقط، على أن يتحمل البنك الجديد التزامات ضخمة كانت تفوق رأس المال المتاح للبنك الأصلي.

كان بنك بارينغ ذا مكانة تاريخية عالية، إذ شارك في مشاريع كبرى مثل تمويل بناء قناة بينما وشراء ولاية لويسiana من فرنسا، كما أدار الطرح العام الأولي لشركة غينيس في لندن، ما استلزم تدخل الشرطة الخيالة لتنظيم الطلبات.

في النهاية، حُكم على ليسون بالسجن ست سنوات لجرائم الاحتيال، لكنه أُفرج عنه مبكراً بعد تشخيص إصابته بالسرطان، ونجا بأعجوبة. بعد خروجه، كرس نفسه للقاء المحاضرات وكتابة الكتب، ليصبح من أبرز الخبراء في كشف الاحتيال المالي وتعليم المؤسسات كيفية حماية نفسها من كارثات مماثلة.

هذه القصص تثبت أن الجرائم المالية ليست مجرد أرقام، بل استغلال للثقة والجهل. مع تطور التكنولوجيا وأساليب الاحتيال، يظل فهم التاريخ المالي ضرورة لحماية المستثمرين واتخاذ قرارات واعية، مؤكداً أن حتى أعظم الاحتيالات يمكن أن تحدث في أكثر المؤسسات ثقةً.

<https://www.albayan.ae/economy/money/850715>

15 - ألمانيا تطلق «أجندة 2030» لإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني

dpa

، دبأ، الثلاثاء، 11/11/2025 3:44 م



في ظل مرحلة الضعف التي يمر بها الاقتصاد الألماني، اقترحت وزيرة الاقتصاد الألمانية كاتارينا رايشه، أجندة للنمو تتضمن إعادة توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد. وفي خطاب لها في برلين، قالت رايشه، اليوم الاثنين، إن «الوضع خطير، سواء على صعيد السياسة الاقتصادية أو السياسة الأمنية. وحتى تستعيد الدولة قدرتها على العمل، يجب أن تركز على مهامها الأساسية»، موضحة أن هذه المهام تشمل الأمن الداخلي والخارجي، والبنية التحتية، والتعليم. وأكدت أنه يجب إخضاع الإنفاقات وبرامج الدعم لمراجعة صارمة، والتخلص من الحوافز الخاطئة حتى وإن كان ذلك مؤلماً.

ورأت رايشه، المنتسبة إلى حزب المستشار فريديريش ميرتس المسيحي الديمقراطي، أن عودة ألمانيا إلى مجموعة الدول المتقدمة تتطلب برنامج لياقة شاملًا، وأطلقت رايشه على مقرراتها «أجندة 2030».

وألقت رايشه كلمتها خلال ندوة نظمتها وزارتها حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث أعيد خاللها إلى الوزارة تمثال نصفي لـ«لودفيج إرهارد» (وزير الاقتصاد الألماني الراحل في الفترة بين 1949 و1963). وكان التمثال قد وضع لسنوات في ردهة

الوزارة، ثم أزيل قبل عامين احتجاجاً على سياسة الوزير السابق روبرت هابيك (من حزب الخضر). وكان إيهاراد بمثابة «أب» اقتصاد السوق الاجتماعي، وهو الذي مهد للمعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي كلمتها، أشارت الوزيرة رايشه، التي حملت حقيبة الاقتصاد في الحكومة الألمانية الجديدة منذ مايو الماضي، إلى أن العالم يشهد تحولات جذرية نتيجة التغيرات الجيوسياسية والتطورات التكنولوجية العميقة. وقالت إن ألمانيا تواجه المشكلات الناجمة عن أسباب داخلية و المتعلقة بموقع ألمانيا مقارنة اقتصادياً، والتي تهدد ألمانيا بالتخلف عن الركب الدولي. ورأى رايشه أن ألمانيا تمر بأزمة هيكلية غير مسبوقة في تاريخ اقتصاد السوق الاجتماعي.

وصرحت رايشه بأن ألمانيا بحاجة إلى استراتيجية اقتصادية موجهة نحو المستقبل من أجل استعادة الزخم، وشددت رايشه على تقليل القيود التنظيمية ومنح الشركات مساحة أكبر من الحرية. كما شددت على أن الدولة لا يمكنها حماية المواطنين والشركات من جميع المخاطر، وأكملت ضرورة إصلاح نظام الرفاه الاجتماعي، مجددة دعوتها إلى تمديد فترة العمل حتى سن متقدمة.

<https://www.albayan.ae/economy/business/world-economy/863220>

16 - خبير: هذا هو المبلغ النقدي الذي يُنصح بالاحتفاظ به في المنزل بالسويد

النشر 9: 8:27, 2025/11/9 ص، التحديث 9: 10:30, 2025/11/9 ص

الكومبس - اقتصاد: شهدت السويد في السنوات الأخيرة تحولاً شبه كامل نحو الدفع الرقمي، حيث أصبحت الهواتف المحمولة تحل محل المحافظ النقدية في معظم التعاملات اليومية. غير أن خبراء في مجال المال والجاهزية شددوا على أهمية الاحفاظ بمبلغ نقدي محدود في المنزل، تحسباً لانقطاع الكهرباء أو تعطل الأنظمة الإلكترونية. وقام مدير التسويق في شركة بنوكات Bankomat ، يوهان نيلسون، إن امتلاك بعض النقود الورقية ليس مسألة عاطفية أو "حنين إلى الماضي"، بل جزء من الاستعداد الشخصي للطوارئ.

وأوضح في تصريح لموقع Nyheter24 من الحكم الاحتفاظ بمبالغ صغيرة من الفئات النقدية 20 و50 و100 كرون، بما يعادل قيمة مشتريات لعدة أيام، أي بين 500 و2000 كرون للشخص الواحد. هذا المبلغ يكفي لشراء الاحتياجات الضرورية مثل الطعام والوقود والأدوية في حال وقوع أزمة.”

إقرأ أيضاً: مقترن للحكومة: الزام المتاجر والصيدليات بقبول الأموال النقدية

مخاطر الاحتفاظ بمبالغ كبيرة

وأشار نيلسون إلى أن الاحتفاظ بالنقود في المنزل ينطوي أيضاً على مخاطر، خصوصاً من حيث السرقة أو الحريق.

وقال ”توصي الشرطة وجمعية الحماية من السرقة بعدم الاحتفاظ بمبالغ كبيرة في المنازل، بل فقط المبالغ اللازمة للطوارئ. ويفضّل حفظ الأموال في مكان آمن يصعب الوصول إليه، مثل خزنة معتمدة وفق معايير الأمان السويدية SSF ، مع تجنب إخبار الآخرين بمكان أو حجم المبلغ المحفوظ.”

أهمية النقد في المجتمع

رغم الانتشار الواسع للدفع الإلكتروني، أكد نيلسون أن النقود ما زالت تلعب دوراً مهماً في المجتمع السويدي، خاصة لكتار السن أو للأشخاص الذين يعانون من صعوبة في استخدام التقنيات الرقمية. وقال ”بالنسبة لكثيرين ممن يعيشون خارج العالم الرقمي، تُعد النقود شرطاً أساسياً للمشاركة في الحياة اليومية. لذلك من المهم أن يستمر عدد كبير من المتاجر في قبول المدفوعات النقدية.”

وبين أن شركة بنوكات تعمل على ضمانبقاء ماكينات السحب النقدي متاحة في أنحاء البلاد. وأضاف ”خلال السنوات الخمس الأخيرة، ازداد عدد المناطق التي تتوفّر فيها ماكينات بنوكات من 530 إلى 600 منطقة، رغم انخفاض العدد الإجمالي للماكينات. تحقّق ذلك من خلال تقليص عدد الماكينات في المدن الكبرى وزيادتها في المناطق الصغيرة.”

دور النقد في حالات الطوارئ: ذكر نيلسون بأن النقود تظل وسيلة الدفع الوحيدة الموثوقة خلال أزمات مثل انقطاع الكهرباء لفترات طويلة أو الهجمات السيبرانية التي تعطل أنظمة الدفع الرقمية.

وقال "النقود تبقى صالحة طالما الناس يقبلونها كوسيلة للدفع والمتأخر يمكنها استلامها. عند حدوث اضطراب واسع، قد تكون النقود الشكل الوحيد القابل للاستخدام حتى عودة الأنظمة للعمل." وأضاف أن الموازنة بين الدفع الرقمي والنقدية هي الخيار الأفضل، موضحاً "المستوى المتوازن من النقد، استناداً إلى احتياجات الأسرة وتوصيات هيئة الطوارئ وحماية المجتمع(MSB)، هو الأفضل. غالباً ما يوازي بضعة أيام من المشتريات الضرورية بفئات نقدية صغيرة."

لفت نيلسون إلى أن النقود تفقد جزءاً من قيمتها مع الزمن بسبب التضخم، قائلاً "التضخم يقلل من القوة الشرائية للنقد، سواء كانت رقمية أو ورقية. لكن بما أن النقود لا تحقق فائدة، فإن خسارتها في القيمة تبدو أوضح، لذلك من غير الحكمة الاحتفاظ بمبالغ كبيرة في المنزل إلا لأغراض الطوارئ." وتوقع أن تبقى النقود موجودة في المستقبل، وإن بدور محدود. وقال "بعد عشر سنوات، أعتقد أن استخدام النقود سيكون أقل مما هو عليه اليوم، لكنها لن تخفي. ستبقى جزءاً من منظومة الاستعداد والجاهزية، لا وسيلة للدفع اليومي. فالدولة والبنك المركزي أكدا ضرورة الحفاظ على نظام نقدية فعال حتى في مجتمع رقمي بالكامل."

كم من المال يُنصح بالاحتفاظ به في المنزل؟

اختتم نيلسون حديثه بالقول "من المهم تحقيق توازن بين القليل والكثير. فامتلاك مبلغ نقدية صغير يعني استعداداً أفضل عند الأزمات، أما الاحتفاظ بمبالغ كبيرة فيزيد خطر السرقة والخسارة. الأفضل هو اتباع توصيات هيئة MSB، أي ما يعادل بضعة أيام من المشتريات اليومية بفئات نقدية صغيرة."

وذكرت الهيئة على موقعها الرسمي "يُفضل الاحتفاظ بالنقود بفئات صغيرة، فقد يصعب توفير الفكة أثناء الأزمات. حتى وإن لم تتمكن من الاحتفاظ بمبلغ كبير، فوجود بعض النقود أفضل من لا شيء".

<https://alkompis.se/news/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%87%D9%80%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%80%D9%8A-%D9%8A%D9%8F%D9%86%D8%B5%D8%AD-%D8%A8%D8%A7>

17 - 20 دولة تعيش على الدولة بينها دولتان عربيتان



الدولار هو قوة اقتصادية بيد أميركا (رويترز)



Published On 11/11/2025 11/11/2025

في عالم تتقلب فيه العملات المحلية وتتزاي فيه الأزمات الاقتصادية والسياسية، اختارت بعض الدول أن تخلي عن عملتها الوطنية طوعاً أو كرها وتبني الدولار الأميركي كعملة رسمية أو شبه رسمية.

يعيش ملايين البشر من الإكوادور في أمريكا اللاتينية إلى لبنان والصومال على إيقاع "الأخضر" الأميركي، في مشهد يعكس مدى النفوذ المالي للولايات المتحدة وقدرة الدولار على فرض حضوره في الاقتصادات الصغيرة والمتعثرة التي ترزح تحت وطأة الحروب والمشاكل السياسية والاقتصادية.

قوة الدولار

يُعد الدولار الأميركي العصب المحرك للاقتصاد العالمي، إذ يتغلغل بعمق في شرايين التجارة الدولية والأسواق المالية والنظام النقدي العالمي، فقيمة الدولار لا تقتصر على كونه عملة وطنية للولايات المتحدة، بل تمتد لتشكل معياراً لتسعير السلع الأساسية كالنفط والذهب، ومقياساً لثقة المستثمرين واستقرار الاقتصادات حول العالم.

تنعكس قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشكل مباشر على تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الفائدة والتضخم والنمو في مختلف الدول، مما يجعل السياسة النقدية الأمريكية ذات تأثير عابر للحدود وفقاً لمنصة "أوكس جورنال" (oxjournal.org). جعل هذا النفوذ من الدولار أداة قوة اقتصادية وجيوساسية بيد واشنطن، إذ ترتبط العديد من الاقتصادات النامية والناشرة به بصورة كاملة أو جزئية في ما يُعرف بظاهرة "الدولة".

و"الدولرة" تعني استخدام الدولار الأميركي في المعاملات المالية اليومية أو في الاحتياطيات الرسمية إلى جانب العملة المحلية أو بدلًا عنها كلية، مما يعكس عمق الثقة بالعملة الأمريكية، وفي الوقت نفسه، يكرس التبعية لسياسات الاقتصاد الأميركي.

وفي ظل التوترات الاقتصادية بين واشنطن وبكين، يناقش مسؤولون في إدارة الرئيس دونالد ترامب مبادرات لتوسيع نطاق "الدولرة" في دول مختارة، من بينها الأرجنتين التي تواجه أزمة نقدية واقتصادية حادة، وذلك لمواجهة محاولات الصين تقويض هيمنة الدولار عبر الترويج لاستخدام اليوان في التجارة العالمية وفقاً لتقرير سابق للجزيرة نت.

في هذا التقرير تسلط الجزيرة نت الضوء على أثر الدولار على الاقتصاد العالمي، وكيف يستخدم في التفاعلات المالية العالمية، وأبرز الدول التي تعتمد الدولار كعملة أساسية أو إضافية في اقتصادها.

ما أثر الدولار على الاقتصاد العالمي وكيف يستخدم في التفاعلات المالية العالمية؟
الدولار الأميركي هو العملة الاحتياطية الأولى والرائدة على مستوى العالم، ويستحوذ على النصيب الأكبر من احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية، ووفقاً لـالصندوق النقد الدولي، شكل الدولار نحو 56.32% من إجمالي احتياطيات العالمية بـنهاية الربع الثاني من عام 2025، متراجعاً بـمقدار 1.47% مقارنة بالربع الأول من العام.
وعند مقارنته باليورو، الذي يحتل المرتبة الثانية كعملة احتياط عالمية، يتضح الفارق الكبير بينهما، إذ بلغت حصة اليورو نحو 21.13% خلال الفترة نفسها.

ورغم هذا التفوق، سجل مؤشر الدولار الأميركي، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من العملات الرئيسية تشمل اليورو والين والجنيه الإسترليني والدولار الكندي والكرونة السويدية والفرنك السويسري، انخفاضاً تجاوز 10% خلال النصف الأول من عام 2025، في أكبر تراجع له منذ عام 1973، مما يعكس حجم الضغوط التي يواجهها الدولار في المشهد الاقتصادي العالمي المتغير وفقاً لـالصندوق النقد.
وضع الدولار كعملة احتياط عالمية رئيسية يجعل لقيمته آثاراً بعيدة المدى على صحة واستقرار الأسواق المالية الدولية.

وأدى التأثير الهائل للدولار إلى توسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة، غالباً ما تؤدي "دولرة" الاقتصاد إلى زيادة توافقه مع سياسات ومصالح الولايات المتحدة.

وفي ما يلي كيفية استخدام الدولار الأميركي في التفاعلات المالية العالمية وفقاً لشركة "سترايب (Stripe)" وهي شركة تكنولوجيا مالية دولية، تأسست عام 2010 ويقع مقرها الرئيسي في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية.

التجارة والمعاملات الدولية: يُستخدم الدولار الأميركي في جزء كبير من عمليات التجارة العالمية، حتى بين الدول التي لا تعتمد عليه كعملة محلية، ويسمح هذا الاستخدام الواسع في تبسيط المعاملات التجارية وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف بين العملات.

القروض والاعتمادات الدولية: تُقوم نسبة كبيرة من القروض والاعتمادات، بما في ذلك الديون السيادية، بالدولار الأميركي، مما يجعله المرجع المالي الأساسي في الأسواق العالمية والتمويل الدولي.

تسعير السلع: تُسرع معظم السلع الإستراتيجية مثل النفط والذهب والمعادن بالدولار، مما يجعل تحركات قيمتها مؤثرة بشكل مباشر في أسعار السلع العالمية وتکاليف إنتاجها وتدالوها.

عملة الاستثمار والادخار: يُعد الدولار العملة المفضلة للاستثمار والاحتفاظ بالقيمة على مستوى العالم، نظراً لاستقراره النسبي وثقة المستثمرين به في فترات الأضطراب المالي.

أسعار الصرف والتوازن الاقتصادي: تؤثر قيمة الدولار الأميركي بصورة جوهرية على أسعار الصرف العالمية، وتنعكس تقلباته على حركة التجارة الدولية والاستثمار، بل وتمتد آثاره إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي في العديد من الدول.

بسبب هذه القوة الهائلة للدولار الأميركي في الاقتصاد العالمي تختار العديد من الدول استبدال عملتها المحلية بالدولار كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو مكافحة التضخم المفرط، وقد تكون هذه العملية سياسة متعمدة أو استجابة طبيعية من السوق عندما تفقد العملة المحلية مصداقيتها وفقاً لمنصة "إنفستوبيديا".

ووفقاً لشركة "سي إف آي (CFI)" يمكن تنفيذ الدولة كلها من خلال استبدال العملة المحلية بشكل كلي بالدولار أو جزئياً من خلال استخدام الدولار في المعاملات اليومية والاقتصادية إلى جانب العملة المحلية كما يحدث في العديد من دول العالم حالياً.

مزايا الدولة

تتمتع الدولة بعدد من المزايا الاقتصادية والمالية المهمة، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة أو الأقل نمواً، ومن أبرزها وفقاً للمصدر السابق:

تعزيز الاستقرار النقدي: تتيح الدولة للدول الصغيرة والأقل نمواً التعامل بعملة قوية ذات اعتراف دولي واسع، مما ينعكس إيجاباً على تجاراتها الدولية، فالعملة الأجنبية التي تعتمدها تحظى بقبول عالمي أكبر، وتكون أكثر استقراراً وأقل عرضة لتقلبات السوق.

جذب الاستثمارات الدولية: تسهم الدولة في تشجيع الشركات العالمية على إنشاء مكاتب وفروع محلية للاستفادة من استقرار العملة، الأمر الذي يساعد الاقتصادات المحلية على النمو بوتيرة أسرع وتعزيز بيئة الأعمال.

رفع المكانة الاقتصادية للدول النامية: يمكن للدولة النامية التي تعتمد الدولة أن تصبح لاعباً اقتصادياً أكثر تأثيراً على الساحة الدولية، مقارنة بما لو احتفظت بعملتها المحلية، خصوصاً إذا كان اقتصادها يعاني ركوداً أو ضعفاً هيكلياً.

تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر: توفر الدولة ثقة أكبر للمستثمرين الأفراد والشركات، إذ لا يضطرون لتحمل تكاليف تحويل العملات أو مواجهة مخاطر تقلب أسعار الصرف، مما يزيد من ميلهم إلى الاستثمار وتوسيع أعمالهم في تلك الدول.

تقليل المخاطر المالية للشركات: تُمكن الدولة -سواء كانت جزئية أو كاملة- الشركات من تحقيق دخل ثابت ومستقر بعملة قوية، مما يقلل من المخاطر المالية ويضمن تدفقاً نقدياً أكثر أماناً واستدامة.

مخاطر الدولة

رغم ما تحققه الدولة من مزايا اقتصادية في بعض الحالات، فإنها تنطوي على مخاطر جوهرية قد تؤثر سلباً على سيادة الدول واستقرارها المالي. ومن أبرز هذه المخاطر، وفقاً للمصدر السابق:

فقدان الاستقلال النقدي: يؤدي الدولة إلى تخلي الدولة عن سيطرتها على سياساتها النقدية، إذ تصبح خاضعة لقرارات الدولة التي تصدر العملة الأجنبية، ويفقد البنك المركزي المحلي قدرته على إدارة المعروض النقدي أو تعديل أسعار الفائدة بما يتناسب مع ظروف الاقتصاد الوطني.

الارتباط السياسي والاقتصادي بدولة العملة: في حال نشوب توتر سياسي أو دبلوماسي بين الدولة النامية والدولة التي تعتمد عملتها، فقد تواجه الدولة الأولى أزمة اقتصادية خطيرة، خاصة إذا تم تقييد أو تعليق التعامل بالعملة الأجنبية داخلها. **مخاطر الحظر أو القيود المفروضة على العملة الأجنبية:** يمكن أن تقرر الدولة المصدرة للعملة منع استخدامها في دول أخرى أو فرض قيود عليها، مما يضع الدولة التابعة في موقف صعب ومهدد استقرارها المالي والاقتصادي، إذ تعتمد بشكل شبه كامل على عملة خارج سيطرتها.

هشاشة البنية الاقتصادية المحلية: الاعتماد المفرط على عملة أجنبية قد يؤدي إلى تراجع الثقة في النظام المالي المحلي ويسعف قدرة الدولة على تطوير مؤسساتها النقدية والمصرفية الخاصة.

انسحاب الشركات متعددة الجنسيات: إذا تغيرت الظروف أو لم تعد الدولة توفر ميزة تنافسية، فقد تتجه الشركات الأجنبية إلى مغادرة الدولة النامية، مما يفاقم البطالة ويسعف الاستثمارات طويلة الأجل.

وبناءً على ذلك، فإن على الدول التي تفك في تبني الدولة الجزئية أو الكاملة دراسة مخاطرها بعناية فائقة، وموازنة مكاسب الاستقرار النقدي المحتمل مقابل فقدان السيطرة على السياسة المالية والنقدية الوطنية.

أبرز 10 دول تستخدم الدولار كعملة رئيسية وفي ما يلي قائمة بأبرز 10 دول وبلدان تستخدم الدولار الأميركي كعملة رئيسية وفقاً لمنصة شركة "سترايب" (Stripe) "ومنصة إنفستوبيديا": (Investopedia)

1. الإكوادور.
2. السلفادور.
3. تيمور الشرقية.
4. جزر فيرجن البريطانية.
5. جزر توركز وكايكوس.
6. زيمبابوي.
7. ميكرونيسيا.
8. بالاو.
9. جزر مارشال.
10. بورتوريكو.



الدولار يتغلغل في التعاملات الدولية والأسواق المالية

والنظام النقدي العالمي (الأوروبي)

أبرز 10 دول تستخدم الدولار جزئياً

وفي ما يلي قائمة بأبرز 10 دول تستخدم الدولار بشكل جزئي على نطاق واسع إلى جانب عملتها الوطنية على الرغم أنه لم يعلن بشكل رسمي وفقاً للمصادر السابقين:

- لبنان (نظراً لعدم استقرار الليرة اللبنانية اقتصادياً، يستخدم الدولار الأميركي على نطاق واسع في العديد من المعاملات بالبلاد).
- الصومال (يعتمد اقتصاد الصومال بشكل كبير على الدولار الأميركي، وهو العملة المعتمدة في المعاملات الكبيرة).
- كمبوديا.
- كوستاريكا.
- هندوراس.

- غواتيمالا.
- جامايكا.
- المكسيك.
- نيكاراغوا.
- بربادوس.

وختاما، تُعد الدولرة خيارا اقتصاديا معقدا يحمل في طياته مزيجا من الفرص والمخاطر، فهي قد تمنح الدول استقرارا نديا وجاذبية استثمارية على المدى القصير، لكنها في المقابل قد تُقييد سيادتها النقدية وتعرضها لبعض اقتصادية خطيرة على المدى الطويل. وعليه، فإن تبني هذه السياسة يتطلب توازنا دقيقا بين تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي ما أمكن.

المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/11/11/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84>

18 - اقتصاد ترامب يستند للذكاء الاصطناعي وثراء القلة ووفرة الأصول



اقتصاد ترامب يعيش انتعاشا هشا يعتمد على الذكاء الاصطناعي والطبقة الثرية بحسب خبراء (الأوروبية)

Published On 12/11/2025

وأشار تقرير موسع نشرته وكالة بلومبيرغ إلى أن النمو في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعتمد على ثلاثة أعمدة محدودة لكنها شديدة التأثير:

- الذكاء الاصطناعي.
- ارتفاع أسعار الأصول المالية.
- المستثمرون الأثرياء الذين يواصلون الإنفاق رغم تصاعد التفاوت الاجتماعي.

ويرى خبراء أن هذا النمو، الذي يُظهر صموداً ظاهرياً، يخفي هشاشة عميقية قد تهدد استقراره في حال تراجع أحد هذه الأعمدة.

وتفيد بلومبيرغ أن ما يbedo "قوة الاقتصاد الترامي" هو في الحقيقة تركيبة غير متوازنة تغذيها المضاربات التقنية والثروة المركزة لدى القلة.

ثلاثة أعمدة هشة تدعم النمو

ويوضح التقرير أن وزير التجارة الأميركي هوارد لوتنيك كان قد توقع في مارس/آذار الماضي أن "قوة اقتصاد دونالد ترامب ستُلمس بوضوح في الربع الرابع من 2025"، لكن الواقع جاء متبيناً.

فبحسب مؤشر بنك الاحتياطي الفدرالي في أتلانتا، يبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي نحو 4%， في حين تقدر بلومبيرغ إيكونوميكس النسبة عند 1.4% فقط، مما يشير إلى تباين كبير في قراءات الأداء الاقتصادي.

ويرى غريغوري داكو، وهو كبير الاقتصاديين في شركة "إي واي بارثينون"، أن "الاقتصاد ما زال يبدو متماسكاً على السطح لكنه أصبح يعتمد بشكل متزايد على ثلاث ركائز مترابطة: الأثرياء، والاستثمار المدفوع بـالذكاء الاصطناعي، وارتفاع أسعار الأصول".



استثمارات الذكاء الاصطناعي أصبح المحرك الرئيسي لأسواق المال في عهد ترامب (رويترز)

الذكاء الاصطناعي يغذى الثروة ويرفع الفجوة

وبحسب بلومبيرغ، أضاف مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" نحو 8 تريليونات دولار من القيمة السوقية هذا العام، مدفوعاً إلى حد كبير بحمى الاستثمار في الذكاء الاصطناعي.

وقادت "السبع العظيم" من عمالقة التكنولوجيا هذا الصعود، في حين أصبحت "انفينديا" أول شركة في العالم تتجاوز قيمتها السوقية 5 تريليونات دولار. هذه القفزة الهائلة رفعت إنفاق المستهلكين، الذي يمثل نحو ثلثي الطلب في الاقتصاد الأميركي، لكنها عزّزت ترَكَّز الثروة.

إعلان

فقد أظهرت بيانات شركة "موديز أناليتكس" أن الأسر التي تقع ضمن أعلى 10% من شريحة الدخل مسؤولة عن 49.2% من إجمالي الإنفاق في الربع الثاني من العام، وهي النسبة الأعلى منذ عام 1989.

خطر انهيار الأعمدة الثلاثة

ويحدّر داكو من أن "أي ضعف في واحدة من هذه الركائز قد يجعل الهيكل الاقتصادي بأكمله أقل استقراراً بكثير"، ويضيف التقرير أن أحد الأعمدة الغائبة تماماً هو قطاع التصنيع، الذي وعد ترامب بإحيائه عبر سياسات الرسوم الجمركية، لكنه بقي في حالة انكمash لثمانية شهور متالية، وقد نحو 42 ألف وظيفة منذ أبريل/نيسان الماضي، وهي أطول موجة خسائر منذ جائحة كورونا.

من جهته، قال بيير يارد القائم بأعمال رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض إن "انتقالاً تدريجياً" يحدث بين اقتصاد بايدن واقتصاد ترامب، وإن "سياسات الرئيس بدأت تؤتي ثمارها".

لكن بلومبيرغ نقلت أن مؤشرات الثقة الاستهلاكية انخفضت هذا الشهر إلى مستوى قريب من الأدنى تاريخياً.



مؤشرات الثقة الاستهلاكية تهبط إلى مستويات قربة

من الأدنى تاريخياً (رويترز)

استثمارات الذكاء الاصطناعي تمتّص رؤوس الأموال العالمية وتنظر بيانات بنك "باركليز" التي أوردها تقرير بلومبيرغ أن الإنفاق الأميركي على بنية الذكاء الاصطناعي التحتية تضاعف أكثر من مرتين خلال عام واحد، من 200 مليار دولار إلى نحو 500 مليار دولار في 2025، مما يخلق -بحسب البنك- "تدفقاً ضخماً لرؤوس الأموال نحو الولايات المتحدة".

وأضاف محللو باركليز أن هذا الإنفاق "يعزز تفوق الدولار الأميركي" من خلال امتصاص السيولة العالمية عبر إصدارات الشركات الضخمة في أسواق الدين.

وأشاروا إلى أن هذه الموجة الاستثمارية "قد تدفع الاحتياطي الفدرالي إلى تبيّن دوره تيسير نقيدي أقل عمقاً مما كان متوقعاً"، مع حفاظ الاقتصاد على زخم مدفوع بالأموال الذكية والذكاء الاصطناعي في آن واحد.

المصدر: بلومبيرغ

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/11/12/%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d9%85%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a>

19 - مغادرة آخر مهاجر عربي من أوروبا



11/11/2025 | 11/11/2025 | مروان الغفوري، كاتب وروائي يمني.



"المانيا رجل أوروبا المريض" هنا هو الوصف الذي اختارته مجلة الإيكonomist الألماني في أغسطس/آب 2023 وجعلته عنواناً لغلافها (شترستوك) خيال إيكو: سيناريо "موسم اصطياد المسلمين" والارتباط التقني في كتابه "القهقري كفراشة البحر"، 2006، يتخيّل أمبيرتو إيكو، الكاتب الإيطالي الراحل، صداماً شاملاً بين العالمين المسيحي والإسلامي. في الصدام الواسع سوف "تمحو القنبلة الباكستانية" مدينة باريس، وسيمحو الغرب مكة، يقول سيناريو إيكو. ستختلف المواجهة عن الماضي. في الماضي كان البحر المتوسط يفصل بين العالمين، أما الآن فيعيش ملايين المسلمين "في عقر دارنا"، كما أن هنالك ارتباطاً تقنياً معقداً بين الخصميين.

يحتاج المسلمون إلى السلاح الغربي، والغرب إلى البترول العربي. ربما سينطلق "موسم صيد المسلمين" بتعبير إيكو بعد أن يتمكن الغرب من صناعة أول سيارة كهربائية بمقدورها أن تسير أسرع من 80 كيلومترافي الساعة [الكتاب المنشور سنة 2006 كان تجميعاً لمقالات كتتها إيكو بين عامي 2000-2006].

إذا ما "أسقطوا ناطحتي سحاب آخرين، أو قُل كنيسة القديس بطرس فسينطلق موسم صيد المسلمين. سوف نمسك بكل من له شاربان ولونه ليس أبيض بما فيه الكفاية ونذبحه. ستتولى الجماهير ذلك دون الحاجة إلى القوات المسلحة."

في السيناريو الذي رسمه إيكو ثمة احتمال لغبة العقل والمنطق، فربما لن يقتل الغرب المسلمين المقيمين في أرضه، ولكنه سيفعل ما فعلته أميركا في الحرب العالمية الثانية: سيرسل المسلمين المقيمين في بلدانه لمقاتلة المسلمين في بلدانهم.

فقد أرسل الأميركيون، الليبراليون جدًا، اليابانيين والإيطاليين لمقاتلة إخوانهم اليابانيين والإيطاليين. خيار آخر ممكن عملياً: أن تتوافق عملية اصطياد المسلمين على نطاق واسع، ثم يوضعون على ظهور السفن ويرسلون إلى "القذافي ومبروك".

إن رفض مثل هؤلاء القادة استقبال المُبعدين فسوف يُلقون في البحر، وستطفو ملايين الجثث على المتوسط. ينتهي إيكو تخيله بالقول إن الموسم سيُنتهي أيضًا بانهيار الغرب من الداخل. غير أن هذا المآل لن يراه أحدٌ قبل حدوثه.

بن جلّون والمهاجر الأخير: طرد ثقافي ورؤيا مستقبلية
قربياً من إيكو، في العام نفسه 2006، وضع المغربي- الفرنسي الطاهر بن جلّون سيناريو لخروج العرب من فرنسا. حملت المقالة عنوان "المهاجر الأخير"، ونشرت آنذاك في لوموند دبلوماتيك.

لم يكن اليمين الأوروبي قد بلغ الضراوة التي بلغها الآن. لنتذكر أن والد مارين لوبيان، زعيمة اليمين الراديكالي الفرنسي، حين أعلن ترشحه للرئاسة الفرنسية سنة 2002 فإن ما يزيد عن مليون فرنسي نزلوا إلى الشوارع.

أما الآن فإن حزبه يقف على مرمى حجر من الرئاسة، ولا يخرج سوى بضعة عشرات للتعبير عن مخاوفهم، بينما يذهب الملايين إلى انتخابه.

يبدأ بن جلّون مقالته بطريقة ملحمية على النحو التالي: "غادر هذا الصباح آخر مهاجر عربي- وهو بيري في الواقع- التراب الفرنسي، وقد شهد هذا الرحيل كلًّ من رئيس الوزراء ووزير الداخلية ليغتزاً للسيد محمد ليغاري عن امتنان فرنسا لرحيله، وقد منحوه هدية تمثلت في ذمية على هيئة جمل."

ستعود فرنسا البيضاء إلى نفسها، ولن يكون عليها أن تشم رائحة الأكلات المتبولة، أما اليمين المتطرف فسيعتبره الأمى لهذا الرحيل. فهو وإن كان قد رأى أغلى أمانيه تتحقق إلا أنه بات يدرك أن جزءاً كبيراً من برنامجه السياسي سينذهب مع الريح. يذهب خيال بن جلّون إلى مناطق مثيرة للغاية، فاليمين المتطرف سيحاول إيقاف ذلك الرحيل، وسيرفع لافتات تقول "أعيدها لنا عربنا، نحتاج إلى العرب، نحتاج إلى الكراهية".

تتشاءى أشياء كثيرة من فرنسا، حتى جانب مهم من اللغة الفرنسية نفسها، مع رحيل العرب، ولكن فرنسا تحسن أنها حرّة، إذ كانت قد خيرت بين الطرد الجماعي لل المسلمين أو الدخول في الإسلام. لقد عادت فرنسا إلى رشدتها "مثل أيام زمان عندما لم يكن المغاربة يجرؤون على الخروج من أقفاص الأرانب التي يسكنونها"، كما يتخيل بن جلّون.

صعود اليمين الأوروبي وانعكاسات خطاب الهوية على المسلمين
تعود المقالتان إلى العام 2006، أي قبل ظهور حزب البديل الألماني المتطرف بسبعة
أعوام، وقبل أزمة اللجوء التي انفجرت في العام 2015.
يعيش الحزب الألماني مجده الجماهيري، وقد وضعه أحد استفتاء مؤسسة Insa
في المقدمة، متتفوقاً على المسيحي الديمقراطي، حزب المستشار الحالي، الحزب الذي حكم
البلاد أكثر من أي تشكيل سياسي آخر.

شهدت الظاهرة الشعبوية صعوداً وهبوطاً منذ العام 2000، إذ برزت إلى النور
أحزاب عديدة في عموم القارة الأوروبية واحتفت أخرى.

راهناً ثمة ما يزيد عن 50 حزباً يمينياً، يدور خطابها المركزي حول مسألة الهوية،
والوجود الإسلامي هو سؤال الهوية الأساسي. تشكل تلك الأحزاب قرابة ربع كتلة البرلمان
الأوروبي، وتعدها الاستطلاعات بالذيد مستقبلاً.

تُختزل الهوية في الشخصية المسيحية للدولة/القاراء، كما اختزلت القيم الليبرالية
إلى مستوى "حب السامية". فحتى يفلت حزب البديل الألماني من اتهامه بمعاداة
الديمقراطية الليبرالية فهو يبالغ في ولائه لإسرائيل، ويدعم أنشطتها القتالية
والاستيطانية، ويحرّض ضد أي مظهر متعاطف مع غزة.

الهندسة الحديثة للديمقراطية الليبرالية وضعت السامية في المركز، كما وضعت إلى جانبها ظواهر ثقافية أخرى كالمثلية والتنوع الإثني. على واجهة البرلمان الألماني يرتفع علم المثلية عاليًا إلى جانب العلم الألماني، وإن كان المستشار الراهن قرر الإبقاء فقط على علم ألمانيا.

بات بمقدور الأحزاب الراديكالية، كي لا تغادر الحقل الليبرالي، أن تعلن عن ولائهم لإسرائيل، وتضع مسألة معاداة السامية في مقدمة أجندتها. هذا الاختزال للقيم جعل الطيف السياسي الألماني يقف على خط واحد، من اليمين إلى اليسار، مؤيدا للإبادة في غزة، فما تفعله "السامية" هو أخلاقي بالضرورة. باستثناء مالطا وأيرلندا فإن هذا الوباء قد ضرب أرجاء القارة كلها. خسر عشرات الآلاف أعمالهم في أوروبا؛ بسبب تعاطفهم مع غزة. السيناريyo الذي أحدث تلك الخسارات كان شبيها بـ"موسم اصطياد المسلمين" كما تخيله أميرتو إيكو من قبل. من الإساءة الإعلامية إلى سياسات التهجير

مؤخراً أثار المستشار الألماني فريدريش ميرتس- عن المسيحي الديمقراطي- جدلاً واسعاً في البلاد إثر حديثه حول الهجرة إلى ألمانيا. انخفض منسوب الهجرة، قال ميرتس، ولكن البلاد لا تزال تعاني من مشكلة في "صورتها". Staatsbild
عاد بعد أيام وقال مبتسما إن التعبير لم يخنه، وعلى الغاضبين من حديثه أن يسألوا بأنفسهم ليتأكدوا من صحة ما يقوله. يشير هنا إلى التحرش والاغتصاب، وبالطبع فالفتنة البشرية المحترفة في هذا الحقل هم العرب- المسلمين.

يرقى هذا الخطاب الشعبوى الخطير إلى مستوى خطاب إسرائيل قبل تدشين الإبادة بأيام. وضفت الهاسبارا - حملة البروباغندا الإسرائيلية- الاغتصاب في واجهة خطابها الداعي إلى الانتقام. انتقت البروباغندا الإسرائيلية موضوعها بعناية، فهي تخاطب مجتمعاً غربياً غذيت ذاكرته الجمعية بتلك الصورة، حدث ذلك من خلال أدب وفن وتدوين استشرافي يحضر فيه العربي على تلك الشاكلة.
في أواخر ديسمبر/كانون الأول من العام 2023 نشرت نيويورك تايمز تقريرها الشهير: "صرخ بلا كلمات، عسكرة العنف الجنسي".

قدم التقرير صورة تحريضية مثيرة، معتمداً على قصص ملقة وبيانات لم يجر التحقق منها، حول استخدام المقاومة الفلسطينية للعنف الجنسي بما يحط من درجة الفاعل إلى الوحشي البربرى، أي الكائن الذي لا ينبغي أن يؤسف على فنائه.

اتضح فيما بعد أن الصحيفة عهدت إلى متعاقدة إسرائيلية اسمها آنات شفارتس بمهمة جمع البيانات ومقابلة الشهود. لم تكن شفارتس تلك سوى امرأة تخدم في الجيش الإسرائيلي، ولا علاقة لها بالصحافة. فيما بعد ألغت نيويورك تايمز تعاقدها مع شفارتس ولم تعذر عن التقرير، ولم تراجعه. كذلك لم تعذر عن شفارتس عن وضعها عالمة الإعجاب على عدد من التدوينات الداعية إلى محو غزة من الوجود.

يشير ميرتس في حديثه المكرر إلى الصورة ذاتها التي تكرّسها البروباغندا الإسرائيلية: العربي المغتصب. والعربي المغتصب سيرتقى، بسرعة، إلى درجة "الحيوان البشري" كما سيرد على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق.

ذلك العربي الذي ألقى عليه إسرائيل عشرات الآف القنابل في غزة، لتعلمـه كيف يكون السلوك البشري السوي. إلى أين يشير ميرتس؟ ربما فتحت كلماته الباب إلى ما تخيله إيكو في العام 2006: موسم اصطياد المسلمين. أي: الحيوانات البشرية.

لكن ما الذي تقوله البيانات عن الاغتصاب والعنف الجنسي في ألمانيا؟ لنتفق من حيث المبدأ على أن الميديا تعدّ أنفاس المجتمع المسلم في الغرب، وأن خطيبة واحدة تصير إلى رأي عام. ولنتذكر أن حزب البديل الألماني طلب، قبل وقت قصير، من الحكومة إحصائية حول أسماء الأشخاص الذين يحصلون على معونة مالية من الحكومة، مؤملاً أن يسمع "محمد وعلي وحسن"، فجاءت النتيجة مخيبة للأمال.

المجتمع المسلم على المنصة، كل الكاميرات عليه، ولا يملك الحق في أن يخفى وجهه. هذا التقديم مهم للغاية، فخارطة الجريمة التي ستنقلها من سجلات وزارة الداخلية لا تشير إلى هوية الفاعلين، كما لا تطالب أحزاب البرلمان بمعرفة أسمائهم. أغلب الظن لأنهم ليسوا "محمد وحسن".

تقول بيانات وزارة الداخلية الألمانية إن عدد 16 ألفاً و375 طفلاً تحت سن 14 عاماً تعرضوا للعنف الجنسي في العام 2023، بزيادة قدرها 5.5% مقارنة بالعام السابق. كما

أدانت وزارة الداخلية 45 ألف مواطن ألمانيا بحيازة، إنتاج، وتوزيع مواد فيلمية حول الجنس مع الأطفال.

في العام نفسه رصدت وزارة الداخلية الألمانية عدد 52 ألفا و330 حالة عنف جنسي ضد مراهقات ونساء في عموم ألمانيا. وفي الأجزاء المتزالية تعرض 180 ألفا و715 امرأة في ألمانيا للعنف والضرب بزيادة قدرها 5.6% عن العام السابق، فقدت العشرات منهن الحياة.

تحدث وزارة الداخلية الألمانية عما تسميه Dunkelfeld ، أو المجال المظلم، ويعني به النطاق الواسع للجريمة التي لا تبلغ بها السلطات بسبب الخوف، العار، أو لأن الفاعلين من داخل الأسرة. بالعودة إلى سجلات وزارة الداخلية فقد سُجلت حوالي 15 ألف حالة اغتصاب طفل في ألمانيا في العام 2002، أي ما يعادل 750 فصلا دراسيا تعرّض للاغتصاب في عام واحد. حدث هذا قبل أزمة اللجوء بعقد من الزمن.

في الاستطلاع الذي أجراه مركز Insa الشهير، قال 63% من الألمان إنهم يوافقون على ما قاله مستشار ألمانيا من أن البلاد تعاني من مشكلة في صورتها. تماما كما تنبأ إيكو في "موسم اصطياد المسلمين": بعد تمہید إعلامي لفترة معينة فإن الجماهير هي من سيتولى عملية المطاردة دون الحاجة إلى القوات المسلحة.

في الوقت نفسه، في استطلاع آخر لنفس المركز، قال 66% من الألمان إنهم لا يشعرون بالرضا تجاه نظام الحكم الذي يقوده السيد ميرتس، وطالب نصف المستطلعين بإنهاء الائتلاف الحاكم الذي رأى النور في ربيع هذا العام.

ثمة أزمة سياسية يدركها ميرتس، تتعلق بمشروعية نظامه في المقام الأول، ومن الجيد بالنسبة له أن يشعل معارك خارج جانبية. تؤكد الاستطلاعات أن الذين لا يريدونه قائدا للبلاد لا يرغبون في رؤية مهاجرين في بلادهم.

تعاني ألمانيا من معضلة جسيمة، فقد خسرت مكانها كأكبر مصدر للبضائع للعالم، ولم تعد تملك حلولا سحرية. المعجزة الاقتصادية Wirtschaftswunder صارت من الماضي، ويلزم ألمانيا ابتكار طريق جديد، خصوصا وهي تأتي متأخرة في حقول الذكاء الاصطناعي والسيارات الكهربائية والرقمنة.

البيروقراطية الألمانية المعقدة تجعل حركة البلاد بطيئة، فقد أخذت وقتا طويلا حتى تفرض لبس الكمامات أثناء وباء كورونا، وكانت الدولة الأوروبية الأخيرة التي سمحت بنزع الكمامات بعد ذلك.

في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي كشف الاستطلاع الذي أجراه معهد InfoD， وشمل ما يزيد عن 1700 من كبريات الشركات في ألمانيا، أن قرابة نصف هذه الشركات جمدت خططا استثمارية بسبب البيروقراطية، وأن خمس تلك الشركات بدأت تفكّر بنقل رؤوس أموالها إلى خارج ألمانيا.

حوالي نصف الشركات العائلية، التي شملتها الاستطلاع، قالت إنها تنوى نقل أعمالها إلى خارج ألمانيا. حين يتعلق الأمر بالشركات العائلية فنحن نتحدث عن حقل واسع يوظف حوالي 60% من العاملين الألمان، ويسيّم في حوالي 45% من إجمالي المبيعات الوطنية.

هل آلت ألمانيا إلى رجل أوروبا المريض؟ كان هذا هو الوصف الذي اختارتة مجلة الإيكonomist لألمانيا في أغسطس/آب 2023 وجعلته عنوانا لغلافها. الرجل المريض يبحث عن تشخيص خاطئ لطبيعة مرضه لأنّه لا يعاني من رهاب الحقيقة. وبدلًا عن أن يشير إلى الصين، التي احتلت مجاله الحيوي، فسوف يبحث عن سبب آخر: العربي المغتصب.

كل هذا يضعنا أمام الجانب المثير من الحقيقة، وهي أن السياسة التي عجزت عن اجتراح طريق للخروج راحت تسهم في الحملة الشعوبية تجاه المهاجرين من جهة، والمسلمين بشكل خاص.

المهاجرون الذين لوثوا صورة البلاد- وليس اللاجئون وحسب، كما يُفهم من كلمات المستشار- يشكلون حوالي 30% من إجمالي السكان، ويشغلون ما بين 50% إلى 70% من إجمالي العاملين في قطاعات عديدة من صناعة الحلوي إلى عمال الإنشاءات.

موسم اصطدام المسلمين آخذٌ في النمو. بحسب أحدث استطلاع لمركز Insta فقد حصل حزب البديل من أجل ألمانيا على أعلى نسبة، متوجاً بال المسيحي الديمقراطي. سبق لقيادة "البديل" أن صاغت فكرة Remigration أو التهجير. تقتضي الخطّة التي كُشف عنها قبل عامين، وسبق لـ"إيكو" أن تنبأ بها في العام 2006، بطرد المهاجرين

بمن فهم الذين باتوا يحملون الجنسية الألمانية، ما رأه إيكو في خياله، حول الجثث التي تغطّي المتوسط، يمكن رؤيتها في لغة قادة البديل النازي، بل قادة المسيحي الديمقراطي مثل كيزفيتر.

في عدد من اللقاءات الملتزمة أصر كيزفيتر على القول إن من حق الجيش الإسرائيلي أن يقتل 30 فلسطينياً من أجل الوصول إلى "إرهابي واحد". وأن تلك الحسبة، بحسب كلماته، كان معمولاً بها في أفغانستان. موسم اصطياد المسلمين يزدهر، وهو مخرج مناسب من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها القارة، وحتى من الحرب الضاربة، التي من الممكن أن تنزلق إلى صراع نووي، على بوابتها الشرقية.

في ألمانيا يعيش ستة ملايين مسلم، ويعمل كيزفيتر وميرتس، القائدان في المسيحي الديمقراطي، أن ما يقولانه يبعث الخوف والشك في قلوب هذا المجتمع الواسع. الحقيقة أن مشروع البديل، النازي، الذي أشرنا إليه أعلاه، كان قد اقترب تصعيدياً مع المسلمين يجعل حياتهم في ألمانيا صعبة، مما يدفعهم إلى مغادرة البلاد.

في السيناريو الذي تخيله بن جلّون، سوف يغادر المسلمين فرنسا بداعٍ من "الكبرباء والكرامة". أما إيكو فلم يتوقع أن تخلّص الكراهة الغربية من المرض العربي، وقد يضطرون إلى إلقائهم إلى مياه البحر المتوسط. شيء واحد ينتظره الغربيون كي يقدموا على ذلك الفعل: أن يتمكنوا من صناعة سيارة كهربائية سريعة تحررهم من النفط العربي. في الواقع فإن ما كان فانتازياً قبل ربع قرن من الزمن بات نصف حقيقة، ونصف الحقيقة يكفي لُتُقْرَعَ الأجراس.

<https://www.aljazeera.net/opinions/2025/11/11/d9%85d8%ba%d8a7%d8af%d8%b1%d8%a9-%d8%a2%d8%ae%d8%b1-%d9%85d9%87%d8%a7%d8ac%d8%b1-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d9%85d9%86-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7>

20 - دولة عربية في القائمة.. أقوى 20 اقتصاد عالمي في 2026 وفق تقديرات صندوق النقد.. وترتيب كندا

2025 , 13 Ayham Ibrahim

The top 20 largest economies ranked for 2026

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2025، يواجه الاقتصاد العالمي في عام 2026 مهمة صعبة لتحقيق التوازن، فقد دخل التوسيع العالمي الذي اتسمت به

أوائل عشرينيات القرن الحادي والعشرين مرحلة من ضبط النفس المُدروّس، تأثرت بتصاعد الحمائية، والتشديد المالي، والتشرذم السياسي.

ويحذّر صندوق النقد الدولي من تباطؤ كبير وخطر حقيقي بمزيد من التراجع، إلى جانب تنامي القوة الكامنة لشركات التكنولوجيا، على حساب بعض المؤسسات.

وقدّر صندوق النقد الدولي أكبر اقتصادات العالم في عام 2026، أي الدول التي ستحقق أعلى ناتج محلي إجمالي، وكما هو متوقع، لا توجد مفاجآت تُذكر في أعلى القائمة، وإن كان هناك بعضها في الأسفل.

وهذه هي (أو ستكون) أكبر اقتصادات العالم في عام 2026:

الاقتصادات الرئيسية لعام 2026

1. الولايات المتحدة – 31.82 تريليون دولار
2. الصين – 20.65 تريليون دولار
3. ألمانيا – 5.32 تريليون دولار
4. الهند – 4.5 تريليون دولار
5. اليابان – 4.46 تريليون دولار
6. المملكة المتحدة – 4.22 تريليون دولار
7. فرنسا – 3.55 تريليون دولار
8. إيطاليا – 2.7 تريليون دولار
9. روسيا – 2.5 تريليون دولار
10. كندا – 2.42 تريليون دولار
11. البرازيل – 2.29 تريليون دولار
12. إسبانيا – 2.04 تريليون دولار
13. المكسيك – 2.03 تريليون دولار
14. أستراليا – 1.94 تريليون دولار
15. كوريا الجنوبية – 1.93 تريليون دولار
16. تركيا – 1.57 تريليون دولار
17. إندونيسيا – 1.55 تريليون دولار

18. هولندا – 1.41 تريليون دولار
19. السعودية – 1.31 تريليون دولار
20. بولندا – 1.1 تريليون دولار

تُعتبر هيمنة الولايات المتحدة والصين ساحقة، ومع ذلك، يواجه البلدان واقعين مختلفين تماماً، في بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق نمو معتدل بسبب الحروب التجارية التي يشنها دونالد ترامب وارتفاع أسعار المستهلك، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 6.4%

ورغم أن هذه النسبة تُعد رفاهية بالنسبة لكثير من الدول، فإنها تمثل بالنسبة للصين أبطأ معدل نمو متعدد السنوات منذ أربعة عقود، وهذا يوضح بجلاء الفارق في مسار النمو الذي ميز العملاق الآسيوي على مدى نصف قرن، ومع ذلك، فإن شيخوخة السكان وأزمة سوق العقارات أبطأت وتيرة النمو التي اعتادت أن تكون ذات أرقام مزدوجة.

<https://canadanews24.ca/245602/%d8%a3%d9%82%d9%88%d9%89-20-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a-%d9%81%d9%8a-2026-%d9%88%d9%81%d9%82-%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%b5%d9%86%d8%af%d9%88/>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 556/2025.

قضايا الاقتصاد العالمي - الذهب، أمريكا، اليابان، بولندا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 كانون الأول، 14 December 2025

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكرًا.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

M E A K Weekly Economic Report No. 556/2025,

Global economic issues - gold, America, Japan, Poland

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]